المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين
بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

Royaume du Maroc
Ministère délégué auprès du Ministre des Affaires Etrangères,
de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant
à l'Etranger, Chargé des Marocains Résidant à l'Etranger

حصيلة العمل
2019-2021

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين
بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵥⵣⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ
ⵏ ⵖⵓⵔ ⴰ ⵙⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵅⴰⵏⵎ ⴰ ⵉⵎⵢⴰⵏⴰⵙⵏ
ⵣⴰⵢⵏⵉ ⵅ ⵜⵎⵣⵣⴰⵔ ⵏ ⵖⵓⵔ ⵉⵜⵜⵙⵓⵎⵎⵓⵅⵍ
ⴰ ⵉⵎⵢⴰⵏⴰⵙⵏ ⵣⴰⵢⵏⵉ ⵅ ⵜⵎⵣⵣⴰⵔ ⵏ ⵖⵓⵔ

Royaume du Maroc
Ministère délégué auprès du Ministre des Affaires Étrangères,
de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant
à l'Étranger, Chargé des Marocains Résidant à l'Étranger

حصيلة العمل 2019-2021

غشت 2021

الفهرس

الفهرس 3

تقديم عام 5

المنطلقات الأساسية 8

التوجهات الاستراتيجية 8

المبادئ التوجيهية والأولويات المحددة 9

الجزء الأول: حصيلة العمل 2019-2021 10

1. حصيلة أهم المنجزات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج... برامج متجددة تلبي الحاجيات وتستوعب التغيرات والتحولات التي تعرفها الجالية المغربية 11

1.1. تطوير الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج ... لتلبية حاجياتهم والاستجابة إلى تطلعاتهم 11

1.1.1 وضع منظومة مندمجة لتلقي ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج 11

2.1.1. وضع منظومة مندمجة لرقمنة وتجويد الخدمات القنصلية والإدارية 12

3.1.1. المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج خلال وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد 13

1.3.1.1. إحداث خلاليا اليقظة والمواكبة 14

2.3.1.1. الرفع من مستوى التواصل 15

3.3.1.1. إعداد مخطط عمل استعجالي لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج 15

4.3.1.1. التكفل بمصاريف دفن الجثامين 16

4.3.1.1. المواكبة الطبية والنفسية 16

5.3.1.1. دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكوت ديفوار 17

6.3.1.1. تخويل المنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج 17

7.3.1.1. وضع آلية المواكبة الاجتماعية لفائدة المرأة المغربية المقيمة بالخارج المتواجدة في وضعية هشة 17

8.3.1.1. دعم الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج 18

4.1.1. المواكبة القانونية للمغاربة المقيمين بالخارج ببلدان الاستقبال 18

1.4.1.1. تقديم الاستشارة والمواكبة القانونية 19

2.4.1.1. الدراسة واليقظة القانونية 20

3.4.1.1. إطلاق المنصة الرقمية للخدمات القانونية والقضائية عن بعد لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج 22

5.1.1. مواكبة واستقبال المغاربة المقيمين بالخارج أثناء عودتهم إلى أرض الوطن 23

6.1.1. تعزيز التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج 26

2.1. تعزيز تعبئة المغاربة المقيمين بالخارج ... رأسمال مزدوج للمساهمة في التنمية الوطنية 27

1.2.1. تعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج 28

1.1.2.1. إطلاق البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج 29

2.1.2.1. الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy) 30

3.1.2.1. إطلاق الصيغة الجديدة لبرنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج "فينكوم" (Fincome) 31

4.1.2.1. إطلاق منصة جديدة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج 32

5.1.2.1. الشروع في الإعداد لإطلاق مبادرة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج للمساهمة في أوراش البحث والابتكار في مجال البيئة والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة 33

6.1.2.1. تعزيز التواصل مع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من أجل تعبئتها والتعريف بها 34

7.1.2.1. إعداد مشروع الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج 35

8.1.2.1. الشروع في وضع برنامج سنوي لمساهمة مغاربة العالم في مشاريع الاقتصاد التضامني والسياحة 36

9.1.2.1. الشروع في تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتجاوز تداعيات جائحة فيروس كورونا 36

2.2.1 إعداد مخطط عمل لمواكبة وتحفيز المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار بالمغرب 37
1.2.2.1. تنظيم أيام دراسية حول خلق فرص الاستثمار لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج 37
3.2.2.1. إطلاق مشروع "Maghrib Belgium Impulse " لتعبئة المستثمرين المغاربة في بلجيكا 38
5.2.2.1. إطلاق منصة التوجيه و المواكبة عن بعد للمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج 39
6.2.2.1. الولوج الى تمويل صندوق MDM Invest 39
7.2.2.1. الإعلام والتواصل حول الاستثمار بالمغرب 39

3.1. تعزيز حكامة وتجويد العمل الثقافي والتربوي ... لتقوية الارتباط والمحافظة على الهوية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج والمساهمة في إشعاع المملكة 40
1.3.1. العمل الثقافي 40
1.1.3.1. وضع خارطة الطريق لتطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج 40
2.1.3.1. تنفيذ برنامج الجامعات الثقافية 41
3.1.3.1. المراكز الثقافية المغربية بالخارج 43
4.1.3.1. برنامج العروض المسرحية 43
5.1.3.1. حكامة العرض الثقافي المغربي بالخارج 44
2.3.1. العمل التربوي 44

الجزء الثاني: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 45

2 .تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 46
الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الرابعة 46
1.2. التربية والثقافة 46
2.2. الشباب والترفيه 48
3.2. الصحة 48
4.2. السكـــن 49
5.2. المساعدة الإنسانية والاجتماعية 50
6.2. التكوين المهني 52
7.2. التشغيل 53
8.2. التعاون والشراكات الدولية 54
9.2. الإطار القانوني والاتفاقيات 55
10.2. التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 57

الجزأ الثالث: تعزيز التنسيق والحكامة المؤسساتية والشراكة والتعاون الدولي 60

3. تعزيز التنسيق والحكامة المؤسساتية والشراكة والتعاون الدولي ... من أجل تقوية الالتقائية في السياسات والبرامج 61
1.1.3. تعزيز التنسيق القطاعي والشراكة 61
2.1.3. تطوير الشراكة مع المؤسسات الوطنية والجماعات الترابية وجمعيات المغاربة في الخارج 62
2.3. تعزيز التعاون الدولي 63
1.2.3. التعاون الثنائي 63
2.2.3. التعاون المتعدد الأطراف 67
3.3. تعزيز البعد الترابي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 71

تقديم عام

تستلهم وزارتنا توجهها من الإرادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ومن توجهاته الحكيمة واهتمامه الدؤوب بالنهوض بأوضاع المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، وحرصه الدائم على تمتيعهم بحقوقهم وحمايتها وتعزيز علاقتهم و ارتباطهم بوطنهم الأم ومساهمتهم في تنميته.

لقد عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وعلى تنزيل ما جاءت به مقتضيات الدستور، وكذا مضمون البرنامج الحكومي، مع الحرص على تقوية التناغم والالتقائية والتنسيق المؤسساتي المشترك مع كل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، بما يقوي نجاعة تنفيذ برامجنا، وفق مقاربة متجددة تستحضر مختلف التحولات الديمغرافية والسوسيو-ثقافية والاقتصادية العميقة التي عرفها المغاربة المقيمون بالخارج خلال العقود الأخيرة، وكذا السياق العالمي الذي يعيشون فيه والمتسم بالقلق في ظل استمرار انتشار جائحة كوفيد-19، وما لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية مقلقة . إن حرص الوزارة على الاستحضار المتواصل للالتقائية والتنسيق القطاعي مع شركائها الحكوميين والمؤسسات الوطنية ، أثمر ابتكار حلول لتطوير الجانب المؤسساتي والانتقال من المبادرات الى برامج مستدامة تستهدف تقوية ارتباط المغاربة المقيمين بالخارج بوطنهم والاستثمارا الأمثل للرأسمال البشري اللامادي المزدوج لهذه الفئة من المواطنين،و ذلك في حرص تام على التوفيق بين اندماجهم في بلدان الاستقبال وبين استدامة صلتهم وارتباطهم بوطنهم الأصل وحماية حقوقهم الأساسية، خصوصا في هذه الظرفية الاستثنائية التي يمر بها العالم.

وفي هذا الإطار ثم اعداد واعتماد برامج ومخططات عمل افقية، منها البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية وسبع برامج قطاعية منبثقة عنه وبرامج للعمل تهدف للتنزيل الأمثل للبعد التنموي من خلال تعبئة الكفاءات والخبرة المغربية بالخارج عبر المطابقة الأمثل لمؤهلاتها مع حاجيات البلاد في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى حضور هذا الملف بشكل مؤسساتي بمختلف القطاعات ذات الصلة بخبرتهم بغية تلبية حاجيات هذه الفئة من المواطنين المغاربة المتمثلة في الاسهام القوي في الاوراش الكبرى المنطلقة بالمملكة، ومن خلالها تقوية الارتباط والمحافظة على الهوية الوطنية لديهم، وكذا المساهمة في إشعاع المملكة بالخارج.

و بناء على ذلك، ثم اعتماد البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج بالمجلس الحكومي و إطلاق برامج جديدة منبثقة عنه من ابرزها: أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy)، و مشروع "أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج في مجال التكنولوجيات الخضراء " (GREEN MRE ACADEMY)، و الصيغة الجديدة لبرنامج "فينكوم" (FINCOME)، و برنامج تطوير الاقتصاد التضامني والسياحة بالمغرب، و مخطط عمل لتعبئة الكفاءات الطبية المغربية بالخارج للمساهمة في أوراش المجال الصحي، و كذا منصة توجيه ومواكبة المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج، و مشروع مرسوم بإحداث الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج.

و انصبت أولوية الوزارة على تسريع تنزيل هذه البرامج بشكل ملموس ومأسسة مساهمتها في الأوراش التنموية وطنيا وترابيا من خلال توقيع وتنزيل 4 اتفاقيات شراكة بأربع جهات بما مجموعه 17 مليون أورو. و تهدف هذه الاتفاقيات إلى جعل الكفاءات المغربية مدمجة في برامج التنمية المجالية الأولوية الوطنية على المستوى الترابي من خلال برامج واجراءات وشراكات، ترتكز على منهجية تشاركية، تستهدف تقوية اسهاماتها في المجالات العلمية والاقتصادية والاستجابة لرغبتها الأصيلة والقوية في الإسهام في تنمية جهات ومدن المملكة المغربية.

ولقد شكل ورش الرقمنة وتجويد الخدمات إحدى أولويات الوزارة المنتدبة والذي أبرزت أهميته الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد 19. وفي هذا الإطار انكبت الوزارة، بتنسيق مع المؤسسات الوطنية المعنية، على المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج من خلال عدة مشاريع أهمها تجويد وتسريع وتقريب الخدمات الموجهة لهم، عبر رقمنة هذه الخدمات، حيث تم اطلاق لأول مرة منظومة اخذ المواعيد عن بعد ورقمنة الخدمات القنصلية بكل من فرنسا وبلجيكا وستعمم في باقي دول الإستقبال باوربا والولايات المتحدة خاصة تلك المتعلقة بالخدمات القنصلية، وتعزيز المواكبة الاجتماعية بالمراكز القنصلية ومعالجة الشكايات. وفي نفس السياق، تمت مباشرة ورش دراسة وتقييم تطبيق مواد مدونة الأسرة الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وكذا مقتضيات مجموعة من الاتفاقيات الثنائية حول التعاون القضائي في الميدان المدني بهدف تكييفها لكي تتلاءم مع ظروفهم وخصوصياتهم وتستجيب لحاجياتهم.

وبعد تقييم وتطوير الحكامة المؤسساتية للعرض الثقافي الموجه للخارج لتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة المغربية، قامت الوزارة ببلورة مخطط وطني للعرض الثقافي 2030 بناء على إنجاز دراسة تقييمية لهذا العرض الثقافي والتي كانت من أهم خلاصاتها صعوبة التنسيق بين كل الفاعلين المعنيين وغياب تقييم ناجع للبرامج المسطرة ذات الصلة، وهي الخلاصات ذاتها التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنتي 2016 و2017 فيما يخص" تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج، والتي عبر عنها ب" ضعف آليات التنسيق بين

المتدخلين المؤسساتيين ."ويهدف هذا المخطط الى تطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج وملاءمته بما يمكن من تقوية روابط الأجيال الصاعدة من مغاربة العالم ببلدهم الأصل والمساهمة في تعزيز تحسين صورة المغرب وضمان إشعاع ثقافته بالخارج، حيث تم إحداث لجنة قيادة تحمل اسم" لجنة الإشراف وتتبع العرض الثقافي المغربي بالخارج" ، مع ضرورة وضع إطار حكامة مناسب يضمن النجاعة في التدبير والتنسيق المحكم بين كل المتدخلين المعنيين بتنفيذ السياسة الثقافية.

كما أولت الوزارة عناية خاصة للملف القانوني من خلال تقوية التنسيق مع مؤسسات مرفق العدالة وفق منهجية عملية، حيث ثم إحداث لجنة مركزية مكونة من كل المؤسسات ذات الصلة بمرفق العدالة، و لقد أثمر هذا العمل التنسيقي على تنزيل مجموعة من الإجراءات منها اعتماد منصة رقمية لتقديم الخدمات القانونية والقضائية عن بعد للمغاربة المقيمين بالخارج، مع إحداث لجنة مركزية مكونة من ممثلي القطاعات المتدخلة في مرفق العدالة تتولى استقبالهم والتجاوب مع تساؤلاتهم واستفساراتهم. كما تم العمل على مجموعة من الإجراءات في هذا المجال أبرزها:

- العمل على مواصلة التنسيق مع باقي المتدخلين من أجل العمل على مراجعة مضامين الدورية رقم 352 بتاريخ 30 غشت 2016 والمتعلقة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة ذات الصلة بالمغاربة المقيمين بالخارج.
- إعداد مشروع رسالة دورية جديد لنظام المساعدة القضائية للحالات الفردية الخاصة وبشكل استثنائي، يراعي تطلعات وانتظارات المغاربة المقيمين بالخارج الموجودين في وضعية اجتماعية هشة للاستفادة من هذا النظام وفق إطار مرجعي محدد.
- وضع ومأسسة منظومة مندمجة لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تيسير وتسريع عملية تتبعها ومعالجتها سواء عبر البوابة الوطنية للشكايات أو عبر مختلف وسائل التواصل الأخرى.
- تجويد خدمة البوابة الوطنية للشكايات الموجهة لمغاربة العالم بإدراج فئة "مغربي(ة) مقيم(ة) بالخارج" باستمارات تقديم الشكايات لدى الإدارات العمومية ووضع مخطط لتجويد خدمة chikaya.ma الموجهة لمغاربة العالم
- اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي من اجل التدبير الالكتروني للمراسلات لتيسير وتسريع الخدمات .
- إحداث فضاء رقمي للخدمات العمومية موجه للمغاربة المقيمين بالخارج في إطار تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية تنفيذا لتوصية اللجنة الوزارية المنعقدة بتاريخ 10 يوليوز 2020.
- اعتماد وتنزيل برنامج عمل مشترك بين الوزارة المنتدبة و مؤسسة وسيط المملكة بعد تحيين مذكرة تفاهم للشراكة والتعاون في إطار تحقيق الإلتقائية والنجاعة بين مؤسسات الدولة الحكومية والدستورية سواء في مجال القيام بمساعي الوساطة والتوفيق، والتفاعل مع المواطنين المغاربة بالخارج المتضررين، أو والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية ومرافق الدولة والجماعات الترابية لهذه الشريحة من المواطنين.

من جهة أخرى، و استحضارا للتحولات التي تعرفها البنية السوسيو-مهنية لهذه الفئة من المواطنين، و التي شهدت تحولا نوعيا ومتناميا على امتداد السنوات. يمثل اليوم أصحاب الكفاءات العالية في ميادين مختلفة معطى بنيويا وحيويا. وهذا ما جعل أولوية الوزارة تنصب على تسريع تنزيل ورش تعبئة الكفاءات ومأسسة مساهمتها في الأوراش التنموية وطنيا وترابيا بما يجعلها مدمجة في برامج القطاعات ذات الأولوية الوطنية من خلال برامج وشراكات، ترتكز على منهجية تشاركية، تستهدف تقوية اسهاماتها العلمية والاقتصادية والاستجابة لرغبتها الأصيلة والقوية في الإسهام في تنمية وطنها. حيث تم العمل في هذا الإطار، على إطلاق برامج جديدة تستهدف استثمارا أمثلا للرأسمال البشري اللامادي المزدوج لهذه الفئة من المواطنين، في حرص تام على التوفيق بين اندماجهم في بلدان الاستقبال وبين استدامة صلتهم وارتباطهم بوطنهم الأصل.

و على ضوء ما سبق، عملت الوزارة على وضع إطار أنسب للدفاع عن مصالح المغاربة المقيمين بالخارج وحماية مكتسباتهم القانونية والاجتماعية، داخل وخارج أرض الوطن، بما يقوي أواصر الثقة والارتباط بوطنهم. وترتكز خطة عمل الوزارة في تحقيق هذه الغايات على رؤية استشرافية شاملة وطموحة تعمل على استيعاب مختلف تلك التحولات وتقوية التنسيق والحكامة، وفق مقاربة تشاركية تدمج كافة الفاعلين المؤسساتيين المعنيين، تتم ترجمتها على أرض الواقع بعدة برامج وأوراش ومبادرات تهم مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

وهذا الكتيب يعطي لمحة مقتضبة عما تم إنجازه من هذه البرامج والمبادرات منذ تولينا لهذه المسؤولية، و هي مرحلة تطبعها ظرفية استثنائية مرتبطة بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية على المواطنين، وخاصة منهم المقيمين بالخارج. إلا أن كل التحديات والإكراهات المرتبطة بهذه الظرفية الخاصة لم تثن عزم المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على الاستمرار بأقصى ما في الوسع للاستجابة لتطلعات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وتثمين مساهماتهم الحيوية في التنمية الوطنية.

و لابد من التأكيد أيضا على ان الوضع الاستثنائي والمعقد المترتب عن الأزمة الصحية على مستوى العالم فرض خلال هذه السنة تكييف المقاربات والأولويات من أجل الاستجابة للحاجيات الاستعجالية التي أملتها المرحلة ومن أجل بلورة برامج متجددة تستوعب هذه التغيرات المتسارعة، وذلك في إطار استمرارية التوجهات الأساسية المبنية على تلبية متطلبات المغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم وإشراكهم في المجهود التنموي الوطني.

وفي هذا السياق، لا بد من استحضار نجاعة الرؤية الاستباقية لصاحب الجلالة والقيادة الاستراتيجية للمرحلة وبالتعامل الراقي للشعب المغربي مع الجائحة والذي طبعته تعبئة وطنية من طرف الجميع تفاعلا مع الوضع الاستثنائي مما مكن بلادنا من تحقيق نتائج مهمة في التعاطي مع تداعيات هذه الأزمة.

و في خضم هذه التعبئة الوطنية، عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج في إطار تموقعها المؤسساتي والصلاحيات والمهام المخولة لها بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على وضع تدابير آنية لضمان استمرارية الخدمات وفي نفس الوقت صياغة برنامج استعجالي لمواكبة الأزمة وتبعاتها على كافة المستويات.

فمنذ اندلاع هذه الأزمة، عملت الوزارة على ضمان استمرار الخدمات الأساسية المقدمة، خاصة في مجال الشكايات والاستشارات القانونية، حيث تم إحداث خلية لليقظة والرصد والتوجيه بفريق مداوم على مستوى الوزارة يشتغل طيلة أيام الأسبوع. كما تم تعزيز التواصل عبر مختلف الوسائل المتاحة وتخصيص أرقام هاتفية موجهة للمغاربة المقيمين بالخارج لأجل التواصل والرد على مختلف الاستفسارات، واستمرت خلية تلقي ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج بالوزارة في تقديم خدمتها عن بعد. وفي هذا السياق، نثمن التعبئة الاستثنائية من طرف جل المتدخلين بالإدارات والمؤسسات الوطنية لانخراطها في الدينامية الرقمية لضمان استمرارية الخدمات والعمل على تجويدها وتطويرها.

من ناحية أخرى، فبقدر ما أن هذه الأزمة كرست مجموعة من إجراءات التباعد الاجتماعي فإنها أتاحت الفرصة للانفتاح على استعمال الوسائط الالكترونية عن بعد وتحديث وتطوير آليات العمل والتواصل الاجتماعي. وقد شكلت هذه المرحلة فرصة لتزكية المقاربة المعتمدة في بعدها المؤسساتي والمرتكزة أساسا على تعزيز الالتقائية و الحكامة المؤسساتية ورقمنة وتحديث آليات العمل بإشراك الكفاءات الوطنية بالداخل والخارج، ليس فقط لخدمة مصالح المغاربة المقيمين بالخارج ولكن أيضا لتشجيع مساهمتهم في المجهود التنموي الوطني.

وفيما يخص السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، تواصل الوزارة تتبع تنزيل مجموعة من البرامج مع المؤسسات الوطنية المعنية ومختلف الشركاء الدوليين وتهم إدماج المهاجرين بالمغرب في مجالات التربية والثقافة والصحة والإدماج المهني بالإضافة لبرامج لمساعدة الفئات الهشة من المهاجرين وأفراد أسرهم. وفي هذا السياق، تمت بلورة وتنفيذ البرامج والمشاريع المتضمنة في الحصيلة المعروضة في هذا الكتيب والتي شكلت اهم الأولويات التي عملت الوزارة على إخراجها لحيز الوجود وفق منهجية تشاركية.

نزهة الوفي

الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

المنطلقات الأساسية

تماشيا مع الرؤية الإستراتيجية وتجسيدا للعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وقضايا الهجرة بشكل عام، مكنت المقتضيات الدستورية ذات الصلة من فتح مداخل وآفاق جديدة لتحصين الإنجازات وتطوير الأداء العمومي من أجل استيعاب تعقيدات الهجرة والتغيرات العميقة التي أثرت على المغاربة في الخارج خلال العقد الماضي، خصوصا:

- تحول سياسات دول الاستقبال في ميدان الهجرة جراء الأزمة.
- توجه عام نحو الاستقرار والاندماج في مجتمعات الإقامة وظهور أجيال جديدة لها طموحات وانتظارات مغايرة.
- تحول نوعي للبنية السوسيو-مهنية وتواجد مهم للعديد من الكفاءات في جميع ميادين العمل والتدبير المحلي بدول الإقامة.
- التأنيث المستمر للهجرة المغربية وما يتطلب ذلك من إجراءات خاصة في المجال الحقوقي.
- بلوغ الأجيال الأولى من المهاجرين سن الشيخوخة والتقاعد وما يتطلب ذلك من احتياجات خاصة.
- بروز فئات في أوضاع اجتماعية واقتصادية هشة، خاصة في ظل الأزمات.
- جالية مغربية متعددة الخصائص اللغوية والسوسيو-ثقافية بفعل تواجدها في مجالات جغرافية متعددة وحاجة المغرب للعديد من الكفاءات المرتبطة بالسياسات القطاعية الوطنية.

إضافة إلى ذلك، توجد بلادنا حاليا في منعطف هام يتميز بالإصلاحات الهيكلية التي تم تدشينها في الآونة الأخيرة والهادفة إلى مواجهة تداعيات الأزمة في أفق خلق نموذج تنموي تنافسي يرتكز على وضع الرأسمال البشري واللامادي في صلب المشروع المجتمعي، من خلال سياسات عمومية متجددة وبرامج عمل تهدف إلى مواجهة التحديات والاستجابة لطموحات وانتظارات المغاربة المقيمين بالخارج، وفي نفس الوقت استشراف وتعميق الرؤية على المدى الطويل في سياق عالمي معقد.

التوجهات الاستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج على ثلاث توجهات أساسية:

- الحفاظ على الوشائج الإنسانية مع مواطنينا بالخارج، ولاسيما الثقافية منها، والعمل على صيانة هويتهم الوطنية وإنجاح اندماجهم الإيجابي في بلدان الإقامة.
- حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج بدول المهجر وداخل المغرب.
- تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على المساهمة في مسيرة تنمية بلدهم الأصلي، من خلال تثمين طاقاتهم المتنوعة والاستفادة من كفاءاتهم ومواكبة استثماراتهم.

وبناء عليه، تنبني المقاربة الحكومية المعتمدة على المحاور الاستراتيجية والأهداف الخاصة التالية:

- المحور الأول: المحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم: يهدف هذا المحور إلى ربح رهان تعزيز الهوية المغربية لمغاربة العالم وارتباطهم ببلدهم الأم وبالثقافة المغربية والإغناء الثقافي والإنساني المتبادل من خلال: 1) تعزيز الروابط الثقافية بين المغاربة المقيمين بالخارج وبلدهم الأم، و2) تعزيز التماسك بين مغاربة العالم والمغاربة المقيمين بالمغرب؛
- المحور الثاني: حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم: يروم هذا المحور تحقيق الأهداف الخاصة التالية: 1) مواكبة اندماج مغاربة العالم ببلدان الإقامة، 2) و تحسين ولوج مغاربة العالم إلى المرافق العمومية، 3) ومواكبة ودعم المغاربة المقيمين بالخارج في وضعية صعبة.
- المحور الثالث: مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب: يهدف هذا المحور إلى تعزيز مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في النمو السوسيو-اقتصادي للمغرب من خلال السعي إلى تحقيق خمسة أهدف ذات بعد تنموي للمغرب، ويتعلق الأمر ب: 1) تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج؛ 2) دعم استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب، 3) تعبئة مغاربة العالم في إطار الديبلوماسية الاقتصادية، 4) مساهمة مغاربة العالم في التنمية الاجتماعية بالمغرب، و5) و دفاع مغاربة العالم عن مصالح المغرب ببلدان الإقامة.

هذا، بالإضافة إلى محاور أفقية أساسية وهي: أ) التواصل ب) والحكامة والتدبير، ج) والشراكة والتعاون.

المبادئ التوجيهية والأولويات المحددة

من أجل بلورة وتنفيذ البرامج المسطرة، تم استحضار الأبعاد التوجيهية التالية:

- استثمار التراكمات والعمل في إطار استمرارية الرؤية الاستراتيجية.
- تحصين المنجزات وتعزيز ريادة واستثنائية التجربة المغربية.
- تحديد الأولويات العملية والسهر على مأسسة الالتقائية والتكامل في السياسات والبرامج.
- تطوير ورقمنة أساليب العمل والتوظيف الأمثل لسياسة القرب وللخدمات عن بعد.
- مقاربة تشاركية وإدماجية ناجعة لجميع الفاعلين سواء داخل المغرب أو خارجه من بينهم الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.

وذلك من أجل تحقيق الأولويات المسطرة والمتمثلة في:

- الدفاع وحماية الحقوق والتفاعل مع المتطلبات وتطوير الخدمات بالمغرب وبالخارج
- المحافظة على الهوية والمساهمة في الإشعاع الثقافي للمغرب بالخارج؛
- تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للمشاركة في الجهود التنموية بالمغرب

الجزء الأول: حصيلة العمل 2019-2021

1. حصيلة أهم المنجزات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج... برامج متجددة تلبي الحاجيات وتستوعب التغيرات والتحولات التي تعرفها الجالية المغربية

1.1. تطوير الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج ... لتلبية حاجياتهم والاستجابة إلى تطلعاتهم

واصلت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة بالخارج العمل على حماية الحقوق المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج ومواكبة قضاياهم ببلدان الإقامة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات لفائدتهم. كما عملت بتعاون مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات العمومية الوطنية المعنية، على مواكبة مساعيهم الإدارية والقضائية و الانصات لمطالبهم و شكاياتهم و السعي إلى التفاعل الفوري معها و إيجاد الحلول الناجعة لها.

1.1.1. وضع منظومة مندمجة لتلقي ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج

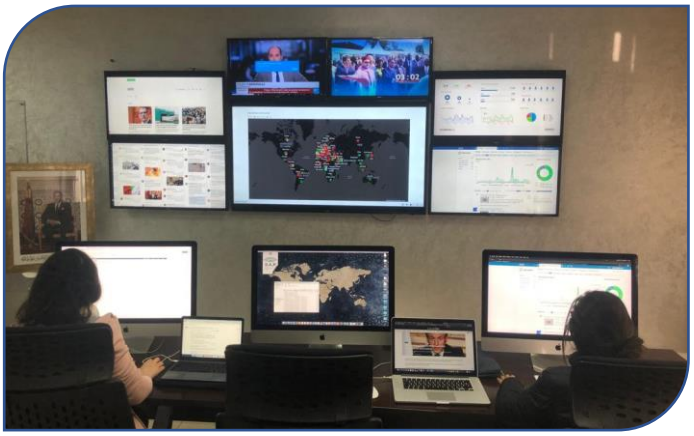

بهدف تيسير وتسريع عملية تلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج، تم إحداث منظومة مندمجة لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تيسير وتسريع عملية تتبعها ومعالجتها سواء عبر البوابة الوطنية للشكايات أو عبر مختلف وسائل التواصل الأخرى، حيث تم:

- دراسة ومعالجة 684 شكاية برسم سنة 2020 منها 536 شكاية ورقية تم إدراجها بعد الدراسة والمعالجة بالسجل الإلكتروني المحدث بالبوابة الوطنية للشكايات، فيما تم إحالة 35 شكاية على المصالح الخارجية للوزارة، وحفظ 15 منها، كما تم تلقي ما يزيد عن 1580 مكالمة هاتفية من المغاربة العالقين جراء جائحة كوفيد 19؛
- تجويد خدمة البوابة الوطنية للشكايات الموجهة لمغاربة العالم بإدراج فئة "مغربي(ة) مقيم(ة) بالخارج" باستمارات تقديم الشكايات لدى الإدارات العمومية ووضع مخطط لتجويد خدمة chikaya.ma الموجهة لمغاربة العالم؛
- اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي من أجل التدبير الالكتروني للمراسلات لتيسير وتسريع الخدمات.
- اعتماد التوصية المقدمة للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال اجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ 10 يوليوز 2020 بهدف إحداث فضاء رقمي للخدمات العمومية متعدد اللغات خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج بشراكة وتنسيق مع وكالة التنمية الرقمية؛

- تحيين مذكرة تفاهم للشراكة والتعاون مع مؤسسة وسيط المملكة يوم الأربعاء 16 دجنبر 2020، وذلك في إطار تحقيق الالتقائية والنجاعة بين مؤسسات الدولة الحكومية والدستورية سواء في مجال القيام بمساعي الوساطة والتوفيق، والتفاعل مع المواطنين المغاربة بالخارج المتضررين أو والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية ومرافق الدولة والجماعات الترابية لهذه الشريحة من المواطنين؛
- إحداث لجنة تقنية مختلطة للرصد والتتبع وتفعيل توصيات الملتقيات والندوات ذات الصلة بالقضايا الأسرية والمدنية، بهدف:

- رصد وتقييم الصعوبات التي تواجه مغاربة العالم أثناء تطبيق مدونة الأسرة المغربية واتفاقيات التعاون القضائي مع دول الإقامة؛
- تقديم مقترحات حلول عملية لتجاوز الإشكالات والصعوبات التي تواجه مغاربة العالم في المادة المدنية عامة والأسرية على الخصوص؛
- برمجة لقاءات ووصلات تحسيسية تعرف مغاربة العالم بالمساطر و مستجدات القوانين والاجتهادات القضائية ذات الصلة بالمادة المدنية.

2.1.1. وضع منظومة مندمجة لرقمنة وتجويد الخدمات القنصلية والإدارية

عملت وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على أجرأة و تطوير وتجويد وتقريب الخدمات القنصلية للمغاربة المقيمين بالخارج وتبسيط المساطر واعتماد التدبير الرقمي وتحسين ظروف الاستقبال بالقنصليات، من خلال الشروع في تنفيذ مخطط إصلاح المنظومة القنصلية. وسيتم في إطار هذا المشروع تقديم الخدمات القنصلية بالمواعيد عبر تطبيق خاص بذلك، وإطلاق منظومات رقمنة الخدمات القنصلية وتيسير ولوج المرتفقين إليها عبر البوابة الالكترونية، لاسيما الحالة المدنية، وتوفير خدمة تجديد جواز السفر البيومتري عن بعد، وأداء الرسوم بالبطاقات البنكية، واعتماد التنمبر الالكتروني، والحفظ الالكتروني للوثائق، بالموازاة مع مواصلة تسريع الخدمات الأساسية الخاصة بسحب بعض الوثائق في الحالات المستعجلة القصوى خاصة بالنسبة لجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية.

من جهة ثانية، و تماشيا مع مقتضيات المرسوم رقم 265-17-2 بشأن تحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، عملت الوزارة على:

- إدراج فئة مستعمل جديد تحت اسم مواطن مغربي مقيم بالخارج على مستوى البوابة الوطنية للشكايات.
- الانخراط الفعال في البوابة الإلكترونية الخاصة بالشكايات chikaya.ma.
- مواكبة المصالح المكلفة باستقبال ومعالجة وتتبع الشكايات من أجل ضمان تدبير أكثر مرونة.

- عقد اجتماعات تقييمية للعمل بالبوابة.
- التواصل الدائم مع وكالة التنمية الرقمية من أجل موافاتها بمقترحات من أجل تطوير البوابة.
- تصميم صفحة جديدة على مستوى الموقع الرسمي للوزارة يعرف بالبوابة الوطنية للشكايات ويحيل المواطنين المقيمين بالخارج لوضع شكاياتهم بها.
- الشروع في تصميم الفضاء الرقمي الخاص بالخدمات التي تضعها القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية رهن إشارة المغاربة المقيمين بالخارج، في إطار تنفيذ توصيات اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المنعقدة يوم 10 يوليوز 2020، وذلك بشراكة مع وكالة التنمية الرقمية.

3.1.1. المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج خلال وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد:

إلى جانب الإجراءات الكبرى التي تم اعتمادها للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 على المغاربة المقيمين بالخارج، واصلت الوزراة العمل على مواكبة مواطنينا ببلدان الإقامة خصوصا الذين هم في وضعية اجتماعية هشة.

فخلال الظرفية الصعبة المرتبطة بمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وما يصاحبها من تداعيات، ومع إقرار مجموعة من التدابير الاحترازية والوقائية من طرف مجموعة من البلدان بما فيها المغرب للحد من تفشي الجائحة، اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات الجديدة، بعضها استثنائية ومستعجلة، سواء على المستوى التنظيمي أو العملي، للتمكن من استمرار تنفيذ مشاريعها المختلفة، وتقديم الدعم لمواطنينا المقيمين بالخارج ومواكبتهم والاستجابة لطلباتهم واستفساراتهم خلال هذه الوضعية غير العادية.

ومساهمة منها في الجهود المبذولة من طرف مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيآت الوطنية المعنية لمواجهة جائحة فيروس كورونا والحد من تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، قامت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج باعتماد استراتيجية عمل لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج.

وفي هذا الإطار، ومراعاة لخصوصيات هذه الوضعية ومنذ إعلان حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بهذا الوباء في عدد من البلدان، وخاصة الأوروبية منها، وما تتطلبه من تتبع دائم ومستمر لوضعية المغاربة المقيمين بالخارج وكذا المغاربة الذين تصادف تواجدهم خارج أرض الوطن، لأغراض مهنية أو استشفائية أو سياحية، مع قرار إغلاق الحدود الوطنية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات والقيام بعدد من المبادرات يمكن إجمالها فيما يلي.

1.3.1.1. إحداث خلاليا اليقظة والمواكبة

من أجل مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج وأيضا المغاربة الذين تصادف تواجدهم خارج أرض الوطن خلال هذه الجائحة، تم، على المستوى التنظيمي، إحداث مجموعة من الخلايا على مستوى الوزارة، وكذا التمثيليات الديبلوماسية والمراكز القنصلية ويتعلق الأمر أساسا ب:

- خلية الأزمة واليقظة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، تشتغل طوال أيام الأسبوع، لتتبع ومواكبة المغاربة المتواجدين خارج أرض الوطن بعد قرار إغلاق حدود عدد من البلدان، بما فيها المغرب، كإجراء وقائي لمكافحة جائحة فيروس كورونا؛
- خلية اليقظة والرصد والتوجيه، بفريق مداوم طيلة أيام الأسبوع، على مستوى الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج لمواكبة مواطنينا المقيمين بالخارج وكذا المغاربة العالقين خارج أرض الوطن والتجاوب مع استفساراتهم وتساؤلاتهم، وكذا تعزيز آلياتها التواصلية معهم؛
- خلية تلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين في الخارج التي تم إحداثها بالوزارة المنتدبة، لمواصلة تقديم هذه الخدمة عن بعد لفائدة هذه الفئة من المواطنين، وذلك طيلة أيام الأسبوع؛
- 155 خلية رصد وتدخل على مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج لتتبع ومواكبة وضعية كل المغاربة المتواجدين خلال هذه الوضعية الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا بمختلف دول العالم؛
- وضع مركز الاتصال القنصلي رهن إشارة المواطنين بالخارج؛
- إحداث خلايا اليقظة على مستوى المصالح اللاممركزة للوزارة بمدن الناظور وبني ملال وتزنيت.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخلايا المحدثة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج كانت وما زالت تشتغل بتعاون وتنسيق تام مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة المغربية بالخارج.

2.3.1.1. الرفع من مستوى التواصل

بهدف التجاوب مع طلبات واستفسارات المغاربة المقيمين بالخارج وأيضا المغاربة العالقين خارج أرض الوطن خلال المرحلة الأولى من جائحة كورونا وتوجيههم ومواكبتهم، تم الرفع من مستوى التواصل معهم عبر الخلايا المحدثة. وفي هذا الإطار:

- تلقت خلية الأزمة واليقظة السالفة الذكر ما يفوق 3200 مكالمة هاتفية، كما تجاوبت الخلايا المحدثة على مستوى سفارات المملكة ومراكزها القنصلية مع ما يفوق 150 ألف و368 اتصال؛ وعالج مركز الاتصال القنصلي أزيد من 487 ألف اتصال هاتفي؛
- توصلت خلية اليقظة والرصد والتوجيه التي تم إحداثها للتواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج ومواكبتهم خلال هذه الجائحة بأكثر من 4090 مراسلة إلكترونية، عبر الموقع الرسمي للوزارة وبريدها الإلكتروني، وكذا من خلال صفحتها الرسمية على "الفايسبوك"؛
- تمت مواصلة تقديم خدمة تلقي ومعالجة الشكايات عن بعد، تبعا لحالة الطوارئ الصحية المعلنة ببلادنا للحد من تفشي جائحة فيروس "كورونا"، من طرف خلية خاصة أحدثت لهذا الغرض. حيث توصلت هذه الخلية ب 5173 مكالمة هاتفية تهم طلب توجيه أو استفسار أو شكاية. وتم التجاوب مع المتصلين وتوجيههم ومواكبتهم؛
- تفاعلت خلايا اليقظة المحدثة بالمصالح اللاممركزة للوزارة مع ما يفوق 2798 طلب.

3.3.1.1. إعداد مخطط عمل استعجالي لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج

من المؤكد أن الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا كان لها تأثر مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج. و لمواجهة هذه الوضعية، وفي إطار مقاربتها الاستباقية والتشاركية والتضامنية، فإن الوزارة أعدت مخطط عمل استعجالي يتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية الاستباقية والعاجلة، على المدى القصير والمتوسط، لمواكبة ودعم مواطنينا المقيمين بالخارج الموجودين في وضعية صعبة أو هشاشة ومساعدتهم على رفع التحديات التي واجهتهم بفعل التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة.

و في إطار التنسيق وتعزيز الانسجام من أجل تحقيق الالتقائية بين مختلف البرامج القطاعية وتطوير العمل الحكومي في مجال تدبير قضايا وشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وفي إطار المهام الموكولة للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، تم خلال هذه السنة:

- عقد اجتماعين اثنين للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية، الأول بتاريخ 25 فبراير 2020، والذي خصص لتتبع تنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة الوزارية. وخصص الاجتماع الثاني، وهو استثنائي، المنعقد بتاريخ 15 ماي 2020 لتقديم وتدارس مشروع مخطط العمل الاستعجالي لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج خلال وبعد فترة جائحة كورونا ومواجهة مختلف التداعيات المحتملة لهذه الجائحة على أوضاعهم آنيا ومستقبلا. وقد توج هذا الاجتماع بإصدار مجموعة من التوصيات لتفعيل مضامين المخطط السالف التي تم عرضها لاحقا على اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
- تنظيم الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بتاريخ 10 يوليوز 2020، والذي خصص للوقوف على حصيلة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة ذات الصلة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، وكذا عرض مضامين مشروع مخطط العمل المذكور أعلاه.

وقد شرعت الوزارة في أجرأة هذه التوصيات من خلال إعداد مشروع قانون بالنسبة للحماية الاجتماعية، بشراكة مع وزارة الشغل والادماج المهني، والبدء في وضع فضاء رقمي خاصّ بالخدمات الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج، بتعاون مع وكالة التنمية الرقمية، وأيضا الشروع في إحداث منصة رقمية جديدة خاصة بالكفاءات المغربية بالخارج وأخرى خاصة باستثمار المغاربة المقيمين بالخارج.

4.3.1.1. التكفل بمصاريف دفن الجثامين

نظرا للتداعيات التي أفرزتها التدابير والإجراءات المتخذة من طرف مجموعة من الدول لمواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا على مستوى ترابها الوطني وكذا الدولي، وأمام تعذر ترحيل جثامين موتى المغاربة المتوفين بالخارج لتوارى الثرى بأرض الوطن، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بما يلي:

- التكفل بنفقات دفن 259 جثمان من جثامين موتى المغاربة المقيمين بالخارج المعوزين والذين لا يتوفرون على تأمين خاص بهذا الشأن، بمقابر أو مربعات إسلامية بمقابر بدول الاستقبال، بتنسيق تام مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج. وتجدر الإشارة إلى أنه، منذ أواخر شهر يوليوز الماضي، اتخذت السلطات المغربية قرار السماح بترحيل جثامين المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج من طرف ذويهم الراغبين في دفنهم بأرض الوطن، وذلك تحت إشراف سفارات وقنصليات المملكة بالخارج ووفق شروط محددة. كما تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للوفيات من المغاربة المقيمين بالخارج بلغ هذه السنة 1354 حالة، منها 471 حالة بسبب فيروس كورونا و883 حالة لأسباب أخرى، رحم الله الجميع.
- القيام بمبادرة تضامنية وتشاركية مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومؤسسات التأمين لفائدة المواطنين المغاربة المتواجدين بالخارج عبر اتخاذ عدد من التدابير من طرف هذه الهيئة تروم تقديم المواكبة والمساندة اللازمتين لهم، سواء أكان محل إقامتهم بالمغرب أو بالخارج، وذلك من خلال التكفّل بالنسبة للمغاربة المتواجدين بالخارج، القاطنين بالمغرب والمتوفرين على عقود تأمين بمصاريف الاستشفاء والتطبيب بالخارج، وإذا ما قدّر الله، بمصاريف الدّفن دون تحديد أي سقف لهذه المصاريف مع تمديد أجل سريان عقود التأمين المبرمة وفتح إمكانية تجديدها بأداء ما يناهز سمة اكتتاب ثلاثة أو ستة أشهر.

4.3.1.1. المواكبة الطبية والنفسية

في إطار تعبئة الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج لمختلف شركائها من الكفاءات المهنية والمجتمع المدني لمواكبة مواطنينا المقيمين بالخارج خلال فترة جائحة فيروس كورونا ومواجهة تداعياتها، تم تقديم المساعدة الطبية والنفسية، بشكل مجاني، لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، خلال فترة الحجر الصحي وطيلة مدة هذه الجائحة، لما لها من انعكاسات وتأثيرات بدنية ونفسية على الأشخاص، من طرف شبكة الكفاءات الطبية المغربية بالعالم التي خصصت ما يفوق 40 طبيبا ومختصا متطوعا يوجدون في مجموعة من الدول الأوروبية (بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا وسويسرا) وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا كندا. ووضعت منصة رقمية وصفحة "فايسبوك" لهذا الغرض ("C3M MED-HELP Covid19"/ صفحة الفايسبوك: https://www.facebook.com/cmmm.ma / موقع: www.c3m.ma).

ومن نتائج هذه المبادرة تلقي الشبكة لأزيد من 562 طلب استشارة موزعة على 17 دولة عبر العالم، وذلك من خلال موقعها الرسمي أو صفحتها على الفايسبوك أو عبر الأرقام الهاتفية التي وضعت رهن إشارة المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج. وهمت بالخصوص الاستشارات النفسية التي شكلت نسبة 65 في المائة من مجموع الطلبات، في المقابل سجلت طلبات الدعم الصحي نسبة 35 في المائة.

5.3.1.1. دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائروتونس والكوت ديفوار

واصلت الوزارة تنفيذ برنامج الدعم المدرسي لفائدة الأطفال المنحدرين من أسر معوزة بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بكل من الجزائر، وتونس، والكوت ديفوار. وقد استفاد، خلال الموسم الدراسي 2019-2020، ما يقارب من 1800 تلميذ وتلميذة موزعة على النحو التالي: الجزائر 1024 مستفيد(ة)، تونس 657 مستفيد(ة) والكوت ديفوار 119 مستفيد(ة). وبالنسبة للموسم الدراسي 2020-2021، تم إطلاق البرنامج لنفس البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

6.3.1.1. تخويل المنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج

بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، عملت الوزارة على استقبال طلبات الترشيح للاستفادة من منح جامعية وذلك بتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية. وخلال انعقاد اللجنة المشتركة بين الوزارتين، تم تخويل 1000 منحة على المستفيدين مع إيلاء الأولوية للطلبة المقيمين بالدول التي تعيش أزمات اقتصادية كإسبانيا (333)، وإيطاليا (193) وبعض الدول التي تعرف وضعية خاصة: الجزائر(328)، وتونس (107)، والمملكة العربية السعودية (17)، والأردن (08)، والسنغال (03)، وأوكرانيا (3)، وسلطنة عمان (02)، وتركيا (02)، ومصر (01)، وجنوب إفريقيا (01)، والسودان (01)، وبلغاريا (01).

و لقد شهد الموسم الدراسي 2019-2020 تغييرا ملحوظا في قيمة المنح الجامعية، حيث تم استصدار مرسوم رقم 2.18.512 بتاريخ 9 رمضان 1440 (15 مايو2019)، بناء على مقتضياته، تم الرفع من قيمة المنحة الدراسية بالنسبة لأسلاك: الإجازة (10740.84 درهم عوض 10120.00 درهم)، الماستر والدكتوراة (16632.00 درهم عوض 15672.00 درهم)، وتبعا لذلك تم تخصيص 870 منحة جامعية.

7.3.1.1. وضع آلية المواكبة الاجتماعية لفائدة المرأة المغربية المقيمة بالخارج المتواجدة في وضعية هشة

تخليدا لليوم الوطني للمرأة المغربية والذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة، وتنفيذا لإستراتيجية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، والتي وضعت ضمن أولوياتها الاهتمام بأوضاع النساء المغربيات المقيمات بالخارج، بادرت الوزارة إلى إحداث آلية تروم المواكبة الاجتماعية لفائدة المتواجدات منهن في وضعية هشة وتلقي طلباتهن، عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، ومعالجتها حسب الحالات ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية والقانونية والإدارية، كالحصول على الوثائق الإدارية، وتنفيذ الأحكام القضائية في المادة الأسرية، وتذييل العقود المبرمة بالخارج، والنزاعات الناجمة عن الزواج المختلط، في علاقته بالقوانين المغربية الجاري بها العمل، والاكراهات الناجمة عن عدم تسجيل وتوثيق العقود في المادة الأسرية، وذلك بتنسيق تام مع المراكز القنصلية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة. ويتم التجاوب مع الطلبات المتوصل بها بواسطة البريد الالكتروني حسب الحالات من خلال إرشاد المعنيات بالأمر وإخطارهن بالإجراءات المتبعة.

8.3.1.1. دعم الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

بالنظر للمكانة الهامة التي يحتلها المجتمع المدني كشريك أساسي في هذا المجال وما يتطلب ذلك من ضرورة تعبئته للقيام بدوره في تأطير شباب مغاربة العالم، في سياق هذه الوضعية الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا، أعلنت الوزارة المنتدبة عن "طلب عروض مشاريع" موجه لفائدة الجمعيات المغربية بالخارج العاملة لفائدة الشباب المغربي أو من أصل مغربي برسم سنة 2020، وذلك ابتداء من يوم 11 شتنبر 2020، وذلك طبقا لمقتضيات دورية الوزير الأول رقم 7/2003 بتاريخ 27 يونيو 2003 المتعلقة بتدبير الشراكة بين الدولة والجمعيات.

وتندرج هذه المبادرة في إطار تنفيذ برنامج دعم مشاريع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج الذي يهدف إلى دعم المجتمع المدني على مستوى بلدان إقامة المغاربة من خلال نسيج جمعوي متجانس ومتماسك يقوي حضور المغاربة في مجتمعات دول الإقامة لاسيما خلال الأزمة الصحية التي يجتازها العالم، كما يعتبر هذا البرنامج آلية للمواكبة والتمويل المشترك للأنشطة والمشاريع الرامية إلى تقوية روابطهم ببلدهم الأصلي وكل مكوناته الثقافية، وكذا تحصينهم بالهوية المغربية المتنوعة بهدف التشبث بقيم التسامح والعيش المشترك واحترام الآخر.

وفي هذا الإطار، انطلقت عملية إيداع طلبات الترشيح من طرف الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة المغربية بالخارج، خلال الفترة الممتدة من 11 شتنبر 2020 إلى غاية 11 نونبر 2020، على أن تندرج المشاريع المقترحة القابلة للدعم ضمن المحاور المتعلقة بدعم الشباب من المغاربة المقيمين بالخارج الذين يعانون من مشاكل في مسارهم الدراسي، ومواكبة شباب مغاربة العالم ؛ ومواكبة بعض الفئات في وضعية صعبة كالسجناء والنساء، والارتقاء بالثقافة المغربية ببلدان الاستقبال لفائدة الشباب المغاربة بالخارج، والارتقاء بأوضاع المرأة المغربية بالخارج وخاصة من الجيل الصاعد، والارتقاء بالعيش المشترك وتعبئة الكفاءات المغربية الشابة.

4.1.1. المواكبة القانونية للمغاربة المقيمين بالخارج ببلدان الاستقبال

تواصل الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة بالخارج، العمل على حماية الحقوق المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج ومواكبة قضاياهم ببلدان الإقامة. كما تعمل بتعاون مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات العمومية الوطنية المعنية، على مواكبة مساعيهم الإدارية والقضائية بتحسين الخدمات الموجهة إليهم في هذا الشأن، والاستماع إلى شكاياتهم بتوجيههم وإرشادهم، وتحسيسهم وتوعيتهم بالمساطر القانونية والإجراءات الإدارية الجاري بها العمل. وفي هذا الإطار، تم القيام بمجموعة من المبادرات الهامة:

1.4.1.1. تقديم الاستشارة والمواكبة القانونية :

في إطار تقديم الاستشارات والتوجيهات وكذا المواكبة القانونية للمغاربة المقيمين بالخارج ببلدان الاستقبال، تم القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير من أبرزها:

- مراجعة نظام المساعدة القانونية والمؤطر بموجب الدورية عدد 430 بتاريخ 09 يونيو 2014، وتجويد هذه الخدمة الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج الموجودين في وضعية اجتماعية هشة؛
- فسخ جميع العقود المبرمة ما بين سفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج ومكاتب المحاماة في إطار نظام المساعدة القانونية؛
- متابعة جميع إجراءات الفسخ وأداء أتعاب مكاتب المحاماة المتعاقد معهم في هذا الإطار؛
- إعداد رسالة دورية جديدة لنظام المساعدة القضائية للحالات الفردية الخاصة وبشكل استثنائي، يراعي تطلعات وانتظارات المغاربة المقيمين بالخارج و الموجودين في وضعية اجتماعية هشة للاستفادة من هذا النظام وفق إطار مرجعي محدد؛
- تفويض اعتمادات مالية لسفارة المملكة المغربية بالرياض من أجل التعاقد، وبشكل استثنائي، مع مكتب محاماة للدفاع عن المواطنات والمواطنين المغاربة الموجودين في وضعية اجتماعية صعبة المقيمين بالديار السعودية؛

- استفادة حوالي 6500 مستفيد (ة) من استشارات قانونية مجانية قدمتها شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 في الفترة الممتدة ما بين تاريخ تفشي الجائحة وإلى غاية 30 يونيو 2020.
- دراسة ومعالجة ما يزيد عن 44 طلب بتنسيق مع سفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج ومن أبرز القضايا والمواضيع التي تمت معالجتها:
  - قضايا الأسرة: الزواج، الطلاق، الحضانة؛
  - قضايا التعويضات: حوادث الشغل، حوادث السير...؛
  - قضايا الإقامة: التجمع العائلي، تجديد وسحب بطاقة الإقامة، الترحيل التعسفي...،
- استفادة أكثر من 50 مستفيد (ة) من الاستشارات القانونية والقضائية المتوصل بها من سفارة المملكة المغربية بالرياض في إطار نظام المساعدة القانونية؛

2.4.1.1. الدراسة واليقظة القانونية :

من أجل مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج والاســتجابة لتطلعاتهم بخصــوص الخدمات الموجهة إليهم في المجال الإداري والقانوني، قامت الوزارة بعدد من المبادرات يمكن إجمالها فيما يلي:

- إعداد مشروع مرسوم المتعلق بإحداث الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج ليشكل آلية تنظيمية إلى جانب الآليات الأخرى الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج والرامية إلى تعبئة هذه الكفاءات والاستفادة من تجاربها وخبراتها في عدد من الميادين الحيوية، عبر تشجيعها على الارتباط بوطنها الأصل والعمل من أجل نموه وازدهاره، وذلك من خلال فسح مجال تنافسي يمكنها من استعراض مؤهلاتها وإمكانياتها ورصدها في خدمة بلدها الأصل؛

- القيام بدراسة تقييمية للإشكالات المثارة في تطبيق مدونة الأسرة واتفاقيات التعاون القضائي في الميدان المدني على المغاربة المقيمين بالخارج. وتهدف هذه الدراسة إلى تنزيل مقتضيات الدستور الذي منح المغاربة المقيمين بالخارج وضعا اعتباريا من أجل الإسهام في الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية بالمغرب والمساهمة في تنمية البلاد على كل المستويات، وإلى الحرص على حماية حقوق الأسرة المغربية وكيانها ضمانا لحماية حقوق الزوج والزوجة والأطفال، فضلا على الحرص على احترام المملكة المغربية للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الطفل وخاصة اتفاقية لاهاي المؤرخة في 20 نونبر 1989، إلى جانب الحق الدستوري لكل مغربي في التسجيل بسجلات الحالة المدنية تأكيدا لانتمائه لوطنه، وخاصة بالنسبة للأبناء المولودين من زواج مختلط.
ومن بين أبرز الإشكالات التي تم رصدها هناك:
  - صعوبة اعتراف قضاء دول الاستقبال ببعض الأحكام الصادرة عن المحاكم المغربية؛
  - صعوبة تذييل الأحكام المغربية بالصيغة التنفيذية في بلدان الاستقبال؛
  - مفهوم النظام العام لدى دول الاستقبال والذي تعتبره من القواعد الآمرة؛
  - صعوبة تنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن محاكم مغربية ببلدان الإقامة.

وبالرجوع إلى طبيعة الشكايات المتوصل بها من طرف الوزارة المنتدبة والتي تهم مختلف الإشكاليات القضائية والقانونية التي تعترض المغاربة المقيمين بالخارج، العائد جلها إلى فراغ تشريعي وغياب نصوص قانونية لمعالجة بعض الظواهر المرتبطة بالهجرة، وكذا إلى قصور في بعض المواد القانونية التي أصبحت تطرح إشكالا قانونيا حقيقيا وهو ما يتطلب تعديلها أو إصلاح أوضاعها القانونية بمراسيم أو مناشير وزارية كبعض مقتضيات القوانين التالية: مدونة الأسرة المغربية، قانون الحالة المدنية، قانون المسطرة المدنية، القانون الجنائي، قانون التحفيظ العقاري، قانون الجنسية المغربية، تم تبعا للاعتبارات السالفة:

- إحداث لجنة تقنية مختلطة تضم مختلف القطاعات المعنية قصد تعميق النقاش حول الإشكاليات المثارة في تطبيق مدونة الأسرة واتفاقيات التعاون القضائي في الميدان المدني واقتراح الحلول الملائمة لتجاوزها أو تحيينها، وإنجاز تقرير يرفع إلى وزارة العدل.

- عقد اجتماع اللجنة التقنية المختلطة الذي تم خلاله تدارس مخرجات اللقاءات العلمية المنظمة، وخاصة تلك المتعلقة بموضوع: "مرفق العدالة في خدمة المغاربة المقيمين بالخارج"؛ و "الحماية القانونية للمرأة المهاجرة على ضوء مدونة الأسرة والاتفاقيات الدولية"؛ وكذا توصيات الدراسة التقييمية للإشكالات المثارة في تطبيق مدونة الأسرة واتفاقيات التعاون القضائي في الميدان المدني على المغاربة المقيمين بالخارج السالفة الذكر، والذي توج باقتراحات عملية سيتم السهر على تنفيذها بشراكة مع كل المؤسسات الوطنية المعنية.
- العمل على تحيين هذه الاتفاقيات ومباشرة التنسيق الحكومي في أفق مراجعة المقتضيات التشريعية الجاري بها العمل لكي تستجيب لانتظارات هذه الشريحة من المواطنين، وتنصف من خلالها المرأة المغربية المقيمة بالخارج، فضلا عن تعزيز التنسيق وملائمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات الدولية.

- تنظيم لقاء دراسي حول موضوع "الحماية القانونية للمرأة المغربية المقيمة بالخارج على ضوء مدونة الأسرة والاتفاقيات الدولية"، يوم 14 أكتوبر 2020، وذلك بالنظر لما تطرحه فصول مدونة الأسرة التي تهم المغاربة المقيمين بالخارج والاتفاقيات الثنائية ذات الصلة من إشكالات على مستوى التطبيق. وتوجت أشغال هذا اللقاء، الذي شارك فيه ممثلون عن كل من وزارة العدل، ورئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، وكذا مجموعة من أعضاء شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج، بإصدار مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإجماع على ضرورة مراجعة وتعديل مقتضيات مدونة الأسرة ذات الصلة بمغاربة العالم على المستويين التشريعي والمؤسساتي على أساس قاعدتي التيسير ورفع الحرج مواكبة للتحولات العميقة التي يعرفها المهاجرون المغاربة بالخارج من جهة، ومسايرة الاجتهاد القضائي المغربي المتقدم، من جهة أخرى؛

- خلق لجنة مشتركة تتولى إعداد مذكرات مفصلة عن كل إشكالية على حدة (مشكل الطلاق الاتفاقي، تذييل الأحكام الأجنبية، ...)، وتقديمها للمشرع المغربي قصد اعتمادها في الاصلاح المرتقب؛

- إحداث آلية لرصد وتتبع الصعوبات والتحديات التي يثيرها التعاون القضائي بين المغرب وبلدان الاستقبال؛

- توحيد العمل القضائي في المادة الأسرية ذات الصلة بالمغاربة ا لمقيمين بالخارج والعمل على نشرها تحقيقا للأمن القانوني والقضائي؛

- إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الثنائية، والمبادرة بإبرام اتفاقيات أخرى قصد حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج؛

- إحداث مدونة مغربية للقانون الدولي الخاص؛

- إحداث غرفة خاصة بمحكمة النقض حول قضايا القانون الدولي الخاص؛
- توعية وتحسيس المغاربة المقيمين بالخارج بقوانين بلدان الإقامة وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

- تنظيم يوم دراسي مشترك مع وزارة العدل بمناسبة اليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج الذي يصادف 10 غشت من كل سنة، حول موضوع "مرفق العدالة في خدمة المغاربة المقيمين بالخارج". وتم خلال هذا اللقاء دراسة السبل الكفيلة لتيسير ضمان ولوج المغاربة المقيمين بالخارج واستفادتهم من الخدمات العمومية، وخاصة تلك ذات الصلة بمرفق العدالة، حيث تم التطرق إلى عدد من المواضيع تهم بالأساس المواكبة القضائية للمغاربة المقيمين بالخارج، واقتراح طرق لتحسين المساطر الإدارية الخاصة بهم، وإعداد نظام لليقظة القانونية ذات الصلة بمغاربة العالم، ووضع منظومة لتدبير الشكايات، وكذا مواكبتهم في مساعيهم القضائية والإدارية، وأيضا بذل المزيد من الجهود لتطوير أساليب العمل باعتماد رقمنة الخدمات السالفة الذكر التي انخرطت فيها بلادنا اليوم، لاسيما في ظل تفشي وباء كورونا.

- إعداد مشروع مرسوم المتعلق بمواكبة المغاربة والعائدين اضطراريا إلى أرض الوطن؛
- المساهمة في اجتماعات اللجنة التقنية المتعلقة بدراسة مقترحات القوانين؛
- إبداء الرأي القانوني حول عدد من القضايا ذات الصلة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

3.4.1.1. إطلاق المنصة الرقمية للخدمات القانونية والقضائية عن بعد لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

استحضارا للعناية الملكية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيَّده، للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج من أجل النهوض بمختلف قضاياهم ومصالحهم وتقوية روابطهم ببلدهم الأصل المغرب، وفي إطار استكمال أوراشها الكبرى، أطلقت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج يوم الأربعاء 16 يونيو 2021 المنصة الرقمية للخدمات القانونية والقضائية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج. و يأتي إحداث هذه المنصة في إطار تنفيذ توصية صادرة عن اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الأمر الذي يتماشى وتطوير أساليب العمل وتجويد النصوص وتيسير الولوج إلى الخدمات لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها العالم بسبب وباء كوفيد 19 و التي تسببت في التقييد -المؤقت- لحركة تنقل المغاربة المقيمين بالخارج للتقاضي أو الحصول على الخدمات القانونية والقضائية بالمغرب أو ببلدان إقامتهم.

و في هذا الإطار، بادرت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بتعاون مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة و وكالة التنمية الرقمية، إلى وضع رهن إشارة مواطنينا بالخارج منصة رقمية تتيح لهم حجز المواعيد عن بعد والتواصل عبر تقنية الفيديو مع ثلة من القضاة والأطر الإدارية المختصة. و ستعمل لجنة مركزية خاصة طيلة الفترة المتراوحة بين 15 يونيو و15 شتنبر 2021 على استقبال عن بعد طلبات وشكايات المغاربة المقيمين بالخارج. و توجيههم وإرشادهم من أجل اتباع المساطر القانونية الجاري بها العمل ، و كذا التنسيق بشأن طلباتهم وشكاياتهم وتتبعها مع مختلف ممثلي اللجان المحلية المحدثة على مستوى محاكم المملكة.

5.1.1. مواكبة واستقبال المغاربة المقيمين بالخارج أثناء عودتهم إلى أرض الوطن

خلال سنة 2020:

في إطار مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج الذين تزامن تواجدهم بأرض الوطن مع إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية للمملكة، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تهم أساسا:

- تكليف لجنة مركزية لمواكبتهم والسهر على إدماج أكبر عدد منهم ضمن الرحلات الخاصة التي تنظمها الدول الأجنبية عبر سفاراتها وقنصلياتها لإعادة مواطنيها العالقين في المغرب، وذلك بتنسيق مع السلطات المغربية؛
- تمكين ما يفوق 72.000 مواطنة ومواطن من المغاربة المقيمين بالخارج الذين كانوا يتواجدون بأرض الوطن من الالتحاق ببلدان إقامتهم عبر مختلف الرحلات التي نظمتها السفارات والقنصليات الأجنبية؛
- معالجة مجموعة من الملفات والمواضيع التي أملتها هذه الوضعية الاستثنائية وإيجاد حل لها، بتنسيق وتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية وشبكات الكفاءات المغربية بالخارج، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- السماح بتسوية الوضعية الجمركية للسيارات خارج الآجال القانونية المحددة لنظام القبول المؤقت بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج الذين كانوا يتواجدون بأرض الوطن ولم يستطيعوا العودة بسبب إغلاق الحدود، من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- التكفل الصحي ببعض المرضى منهم بعد التوصل بشكايتهم، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة على المستوى الجهوي؛
- تقديم المساعدة الطبية والنفسية بشكل مجاني لفائدتهم، وذلك من خلال تعبئة شبكة الكفاءات الطبية المغربية بالعالم؛
- تمكينهم من استشارات قانونية مجانية عن بعد من خلال تعبئة شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية بالخارج.

خلال سنة 2021:

تعتبر عملية مواكبة واستقبال مغاربة العالم بالمغرب أثناء عودتهم إلى أرض الوطن "عملية عبور -مرحبا"، عملية راسخة تترجم مدى الارتباط الوثيق الذي يجمع المغاربة المقيمين بالخارج بوطنهم الأم، ويتم إعطاء انطلاقتها بداية

شهر يونيو من كل سنة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتمكن سنويا ما يقارب 3 ملايين مواطن مغربي مقيم بالخارج من قضاء عطلتهم الصيفية بأرض الوطن. وتعد عملية فريدة من نوعها ونموذجا يحتدى به على الصعيد العالمي، حيث وصلت مستوى عال من النضج بفضل تطوير الامكانيات المتعلقة بالبنية التحتية للاستقبال وتطوير جميع البرامج المرتبطة بها وفق مقاربة تشاركية.

وفيما يتعلق بسنة 2021، و بالنظر للوضع الذي تعيشه بلادنا والعالم بأكمله، والمرتبط بانتشار جائحة كوفيد 19 وضرورة الحفاظ على صحة مواطنينا داخل وخارج أرض الوطن، ونظرا لتطورات الحالة الوبائية التي لازالت تفرض على الدول تطبيق إجراءات للحد من انتشار الوباء، قامت السلطات المغربية المعنية هذه السنة بالاستعداد لجميع السيناريوهات المحتملة المتعلقة بالعملية، حيث قامت في إطار الأعمال التحضيرية لعملية عبور 2021 بـ:

- عقد اجتماع اللجنة الوطنية لعملية عبور برئاسة وزارة الداخلية يوم 19 أبريل 2021 بالرباط، وهو الاجتماع الذي تم خلاله استعراض ودراسة التدابير والإجراءات المتعلقة بتنظيم العملية على مختلف المستويات، ومن طرف كافة المتدخلين، الذين أبدو جاهزيتهم واستعدادهم الكامل لكل السناريوهات المحتملة، و على رأسهم مؤسسة محمد الخامس للتضامن؛
- التحضير لمخططات الملاحة البحرية، والبدأ في تجهيز البواخر بالآليات التي تراعي الظروف الاستثنائية الحالية ودراسة فترات الذروة في الدخول وعند الخروج؛
- تهييئ البنيات التحتية واللوجستية للموانئ والفضاءات المخصصة للاستقبال؛
- التخطيط لتنفيذ برنامج يهدف إلى تطوير آليات الاستقبال وتعزيز الخدمات المقدمة لمغاربة العالم بما فيها الخدمات الطبية، وكذا مواكبتهم خلال عملية العبور ومقامهم الصيفي بالمغرب؛
- الاعداد لمختلف الإجراءات من أجل تعزيز وضمان السلامة والأمن المتعلق بالعملية بما فيها الأمن الصحي؛
- دراسة مختلف الاجراءات الكفيلة بمكافحة انتشار وباء كوفيد 19 أثناء عملية السفر من خلال:
    - تكثيف الفرق الطبية في جميع مسارات المرور وفي كل المعابر،
    - تجهيز البواخر بمختبرات للكشف عن الفيروس وإحداث مختبرات بالموانئ بالنسبة للرحلات القصيرة، وفي المطارات، وفي مختلف المعابر؛
    - اعتماد الاختبارات السريعة للكشف عن داء كوفيد 19؛
    - مراقبة درجات حرارة المسافرين طيلة مسارات العبور؛
    - اعتماد بروتوكول وإجراءات خاصة بدخول المسافرين إلى أرض الوطن.

.

وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عقدت اللجنة الوطنية على المستوى التقني اجتماعا، يوم الاحد 13 يونيو 2021، وتدارست كل الجوانب والإجراءات لأجرأة التوجيهات السامية. حيث تقرر العمل على الرفع من وتيرة الرحلات، وكذا تحسين ظروف الاستقبال عبر انخراط جميع

الفاعلين من أجل ضمان انسيابية العبور إلى أرض الوطن عبر تدبير محكم واستباقي للتدفقات. كما تم العمل على محاربة الظواهر التي يتعرض لها المغاربة المقيمين بالخارج فور وصولهم لأرض الوطن كظاهرة النقل السري و افتحاص نقط العبور من أجل تقييم الخدمات التي تهدف لضمان انسيابية المرور.

و في نفس الإطار تم توفير عدد كاف من السفن لتمكين المغاربة المقيمين بالخارج من ولوج التراب الوطني عبر موانئ سيت و مارسيليا بفرنسا، جينوة بإيطاليا، و بورتيماوو بالبرتغال.

واستعدادا لتنظيم عملية العودة لهذه السنة في أحسن الظروف، اتخذت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربية المقيمين بالخارج عدة تدابير على مستوى تعبئة الموارد البشرية والدعم التقني، داخل الإدارة المركزية كما على مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج، خاصة تلك التي تدخل موانئ العبور الأجنبية المشار إليها، في نطاق اختصاصها القنصلي، و من بين هذه التدابير:

- فتح وكالات قنصلية متنقلة في موانئ العبور من بداية العملية إلى نهايتها، لتقديم خدمات إدارية بشكل مستمر، 24 ساعة على 24 و7 أيام على 7، لفائدة أفراد الجالية العائدين لقضاء عطلتهم بأرض الوطن.
- تعزيز المراكز القنصلية -عند الاقتضاء- خاصة بفرنسا، إيطاليا، بلجيكا وهولندا، بأعوان ومستخدمين عرضيين خلال عملية العبور.
- إحداث خلية يقظة على مستوى الوزارة طيلة فترة العبور لتتبع سير العملية.
- الحضور والمشاركة اليومية في المكتب المركزي للتنسيق المحدث على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية بالرباط لتتبع سير العملية وتنسيق الجهود لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل أو الصعوبات التي قد تعترض السير العادي والمنتظم للعملية أو التي تواجه المواطنين العائدين.
- متابعة التنسيق مع سلطات بلدان الاستقبال والسلطات المغربية المختصة، خاصة مع وزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني، لضمان مرور العملية في أحسن الظروف والاستجابة لانتظارات مواطنينا بالخارج بمناسبة العودة لقضاء عطلتهم السنوية بأرض الوطن.

6.1.1. تعزيز التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج

لقد عملت الوزارة على رفع مستوى التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج واتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية لمواكبتهم والتجاوب مع متطلباتهم الملحة والمستعجلة في ظل التداعيات التي أفرزتها الظرفية والمتعلقة بالإجراءات المتخذة من طرف مجموعة من دول الإقامة، لمواجهة تفشي جائحة كوفيد-19.و يعتبر محور التواصل من بين أبرز المحاور التي ترتكز عليها الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج ، حيث تم تسطير و تنفيذ العديد من الإجراءات الهامة نذكر منها على الخصوص:

- الاحتفاء السنوي باليوم الوطني للمهاجر بمشاركة عدد من الفعاليات الوطنية وكفاءات مغربية مقيمة بالخارج.
- اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية من أجل التدبير الإلكتروني لتدفُّقات المراسلات الواردة والصادرة، في إطار المبادرات التي انخرطت فيها المملكة لتشجيع العمل عن بُعد وتقليص التبادل

المادي للمراسلات والوثائق الإدارية. هذه البوابة تمكن المواطنين المقيمين بالخارج كما المواطنين بأرض الوطن والمقاولات والإدارات والهيئات العمومية من إيداع مراسلاتهم مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستلام؛

- إحداث مجموعة من خلاليا اليقظة والتواصل والتوجيه من أجل مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج والتجاوب مع طلباتهم واستفساراتهم؛
- تحديث الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة وتعزيز حضور الوزارة على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي من أجل استجابة أكبر لتطلعات المواطنين المقيمين بالخارج؛

- وضع منصة رقمية مخصصة حصريًا للمغاربة المقيمين بالخارج

لتعزيز التواصل معهم وتبادل وتقاسم المعلومات والاقتراحات والتجارب حول المواضيع التي تهم قضاياهم، وكذا تلك التي تهم بلادنا وتساهم في تعزيز إشعاعها على المستوى الجهوي والدولي. وتروم هذه المنصة التي أطلق عليها اسم "بلادي في قلبي" (Bladifqalbi.com) تعزيز ارتباط مواطنينا المقيمين بالخارج ببلدهم الأم، المغرب، رغم عامل البعد، وخاصة خلال هذه الفترة الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا؛

2.1. تعزيز تعبئة المغاربة المقيمين بالخارج ... رأسمال مزدوج للمساهمة في التنمية الوطنية

نهجت المملكة المغربية سياسة واعدة من أجل تعبئة كفاءات مغاربة العالم باعتبارهم فاعلين أساسيين في مسار التطور الاجتماعي والاقتصادي للمغرب ورافعة لتشجيع الاستثمار ونقل التجارب والخبرات والمعارف، خاصة في ظل توفر كفاءات مغربية عالية التأهيل (أزيد من 400.000 مغربي مقيم بالخارج يتوفر على مستوى باكالوريا + 5 فأكثر)، بالإضافة إلى تنامي الشعور بالانتماء و رغبة كبيرة لدى مغاربة العالم للمساهمة في تنمية بلدهم الأصل.

و من أجل استثمار هذه الثروة الهامة ،أخذ المغرب على عاتقه وضع سياسة مندمجة تجاه المغاربة المقيمين بالخارج تهدف بالأساس إلى تعبئة الكفاءات وتأطير

مساهمتهم في تنمية بلدهم والدفاع عن قضاياه ومصالحه وتوثيق أواصر الشراكة مع كافة المتدخلين سواء بالمغرب أو ببلدان الإقامة، إضافة إلى تعزيز مساهمتهم في الأوراش التنموية الكبرى التي أطلقها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالنظر للحصيلة التراكمية منذ سنوات عديدة تمتد للأجيال الأولى للهجرة المغربية، ساهم المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج بطرق وأشكال متعددة في الوضعية الحالية لبلادنا، إذ تعتبر مساهمتهم دليلا ملموسا على أنها تشكّل مصدر غنى فكري ورأسمال مادي ولا مادي دائم التجدُّد، له انعكاسات إيجابية متنوعة، سواء على مستوى الاستثمار ونقل التكنولوجيا أو على مستوى نشر الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة والحكامة الجيدة، والإسهام في إشعاع المغرب بالخارج والدفاع عن قضاياه الإستراتيجية.

و ومن أجل تنزيل هذه الرؤية الواعدة، تسهر الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على وضع الآليات الضرورية التي تؤطر العلاقة بين مختلف الفاعلين لتحقيق الالتقائية اللازمة في إطار حكامة مؤسساتية متجددة، بهدف تنزيل أمثل للبرامج الموجهة لخدمة المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج. كما يتم العمل على إعداد المساطر المتعلقة بالإطار المؤسساتي من أجل تسهيل و تأطير تعبئة هذه الكفاءات، و تعزيز مساهمتها في مختلف الأوراش الوطنية ذات الأولوية في أبعادها الوطنية و الجهوية و المحلية.

1.2.1. تعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج

من أجل تشجيع مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في مختلف الأوراش التنموية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيّده، عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على مأسسة برنامج، وفق مقاربة مندمجة، موجه للكفاءات المغربية بالخارج بهدف تجميع وتعبئة هذه الكفاءات وتيسير انخراطها في المخططات والبرامج الوطنية، والتعريف بفرص الأعمال والاستثمار بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين الاقتصاديين والاجتماعيين بالمغرب ونظرائهم من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج. وتتجلى هذه المقاربة في المبادرات العملية التالية:

1.1.2.1. إطلاق البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج

سيمكن البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات من تعبئة 10.000 كفاءة مغربية مقيمة بالخارج و500 ألف مستثمر من المغاربة المقيمين بالخارج في أفق 2030، ويهدف البرنامج كذلك إلى وضع إطار حكامة وتصور مندمج ومستدام يمكن من مأسسة تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج من أجل تقوية مساهمتها في مختلف الأوراش الوطنية ذات الأولوية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما يهدف البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج إلى التعريف بالكفاءات المغاربية المقيمة بالخارج والاعتراف بإسهاماتها من أجل تنمية بلدها الأصل، و كذا مأسسة واستدامة تعبئة هذه الكفاءات عبر برامج محددة بالقطاعات ذات الأولوية.

و من أبرز أهداف البرنامج كذلك، تقوية مساهمة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من خلال حثها ومواكبتها على الانتظام داخل شبكات وتأطير عملها للدفاع عن مصالح المغرب وإشراكها في توطيد علاقات الشراكة بين مختلف الفاعلين في المغرب وبلدان الإقامة، و تحفيز الأجيال الجديدة من المغاربة المقيمة بالخارج على الاقتداء بالأمثلة الناجحة منهم.

و يرتكز البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج على ست محاور استراتيجية. يتعلق المحور الأول بتحسين التعرف و التحديد المنهج للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، فيما يهتم المحور الثاني بتحديد الاحتياجات الوطنية من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، و يبرز المحور الثالث أهمية خلق فضاءات للتفاعل مع الكفاءات المغربية بالخارج. أما المحور الرابع فيتعلق بوضع إطار مؤسساتي لدعم شبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، فيما يهتم المحورين الخامس و السادس تواليا بتدعيم شبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج و المشاركة المنهجية للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في برامج التنمية الوطنية.

و من بين أهم القطاعات المستهدفة بالبرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، التعليم والتكوين، والبحث العلمي و الابتكار، والصحة، والصناعة خصوصا المتعلقة بمجال السيارات والطيران، والفلاحة، والتنمية القروية، والبيئة، والاقتصاد الأخضر، والسياحة. و تشمل التعبئة عدة مجالات من أبرزها الذكاء الإصطناعي والتعلم الإلكتروني، و التدريب المهني، و تنمية القدرات، و نقل المهارات والخبرات، و البحث والتطوير.

كما يسعى البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج على المستوى الوطني إلى تطوير الشراكة مع وبين المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث العلمي الوطنية والدولية وتعزيز ومأسسة مساهمة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في بلورة وتنفيذ السياسات والمخططات والبرامج الوطنية التنموية. أما على المستوى الجهوي، فيروم إدماج وإشراك الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتقاسم التجربة المغربية في مجال تعبئة الكفاءات المقيمة بالخارج. و دوليا يصبو البرنامج إلى فتح آفاق جديدة للتعاون مع المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال مع إمكانية خلق مبادرات ومشاريع جديدة.

2.1.2.1. الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy)

تهدف أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج إلى تعبئة شبكات الكفاءات المغربية بالخارج لدعم طلبة التكوين المهني بالمغرب بالمهارات اللازمة بما يتماشى مع احتياجات سوق الشغل، و كذا إلى المساهمة في تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتأهيل وتطوير وتحديث التكوين المهني ببلادنا بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. و تساهم شبكات كفاءات متعددة في إنجاح برامج الأكاديمية و هي شبكة الكفاءات الطبية لمغاربة العالم، وجمعية الأطر المغربية بسويسرا، و شبكة الكفاءات المغربية بألمانيا،و شبكة الكفاءات في مجال صناعة الطيران بكندا، و شبكة الكفاءات المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية.

و يغطي اشتغال الاكاديمية مجموعة من المجالات أبرزها صناعة الطيران، صناعة السيارات، الصحة، الذكاء الاصطناعي والتعليم عن بعد. و كذا مجال هندسة التكوين وتكوين المكونين.

و لقد عملت شبكات الكفاءات على التبرع بأجهزة ومعدات بيداغوجية لصالح مؤسسات التكوين المهني خصوصا في مجال صناعة الطيران لعدة مراكز للتكوين المهني وطنيا. كما قامت بتنشيط ندوات وحلقات دراسية حول التقنيات الجديدة،و تقديم المشورة والمساعدة بشأن بلورة مناهج تعليمية محددة، و نقل المهارات في مجال التعلم الإلكتروني و استراتيجيات التحول الرقمي نحو نظام التعليم الإلكتروني.

و في هذا الإطار، شرعت الوزارة في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy) الذي مكن من تعبئة 4500 كفاءة للإسهام في تطوير العرض الوطني في مجال التكوين المهني وتنفيذ برنامج مدن المهن والكفاءات، من خلال التوقيع على اتفاقية شراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بتاريخ 24 يونيو 2020، وكذا اتفاقيات خاصة مع خمس شبكات من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج و مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. ويهدف هذا البرنامج إلى تعبئة شبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من خلال نقل الخبرات والمعرفة في مجالات صناعة الطيران والسيارات، والصحة، والذكاء الاصطناعي، والتعليم عن بعد لدعم طلبة التكوين المهني بالمغرب بالمهارات اللازمة في هذه المجالات، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومع توجهات المكتب في تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير وتحديث التكوين المهني ببلادنا، وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الواردة في خطاب العرش لسنة 2015.

كما عملت الوزارة على إطلاق برنامج تكوين الطلبة والمكونين في مجال منظومة صناعة السيارات بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، من خلال التوقيع على اتفاقية خاصة للشراكة بين الوزارة والمكتب السالف الذكر وشبكة الكفاءات المغربية المقيمة بألمانيا، يوم 08 فبراير 2021. ويهم هذا البرنامج، الذي يندرج في إطار تنفيذ برنامج أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج، تنظيم دورات تكوينية نظرية وتطبيقية في مجال منظومة صناعة السيارات لفائدة الطلبة والمكونين بالمكتب من طرف شبكة الكفاءات المغربية المقيمة بألمانيا. هذا، بالإضافة إلى تزويد المعاهد بالمعدات والوسائل التقنية اللازمة للقيام بالأشغال التطبيقية ذات الصلة.

3.1.2.1. إطلاق الصيغة الجديدة لبرنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج "فينكوم" (Fincome)

يهدف برنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (FINCOME) إلى وضع خبرات وكفاءات مغاربة العالم رهن إشارة الجامعات ومؤسسات التكوين والبحث العلمي العمومية الوطنية، و كذا إلى تشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا والخبرات في مختلف المجالات من خلال تعبئة حوالي 100 خبير مغربي مقيم بالخارج سنويا في مجال البحث العلمي والتقني.

و لتزيل هذا المشروع عقدت الوزراة عدة اتفاقيات مع كل من وزارة التربية الوطنيية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي و كذا المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، بالإضافة إلى إشراك الكفاءات وشبكات الكفاءات المغربية بالخارج.

و في هذا الإطار تم توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشبكة الخبراء المغاربة بأمريكا الشمالية في مجال الطيران، و التي تتكون من كفاءات مغربية مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا اكتسبت خبرة كبيرة في مجال الطيران والملاحة الجوية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة في تعزيز ارتباط المغاربة الذين يعيشون في أمريكا الشمالية ببلدهم الأم، وكذا تشجيع تبادل الخبرات والتجارب بين خبراء هذه الشبكة والخبراء المقيمين بالمغرب والمساهمة بخبرتهم في تطوير ودعم العرض التكويني والخبرة الوطنية في هذا المجال بتنسيق وتشارك مع المؤسسات المختصة. وتأتي هذه الاتفاقية لتتويج عمل تنسيقي بين الوزارة والشبكة

امتد لعدة أسابيع من أجل تنظيم جامعة صيفية خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 17 يوليوز الجاري بالمدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن. وستمكن هذه الجامعة الصيفية الطلبة والمهندسين المغاربة من الاستفادة من تكاوين متعلقة بمجال الطيران، وذلك بفضل مساهمة خبراء هذه الشبكة الذين قدموا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. هذا بالاضافة الى برمجة لقاء مع اللجنة المغربية الأمريكية للتبادل التربوي والثقافي من أجل تقديم عرض حول التنقلات العلمية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية لفائدة الطلبة والمهندسين والأطر المغاربة، بهدف التعريف ببرامج التبادل الطلابي والعلمي بين البلدين.

4.1.2.1. إطلاق منصة جديدة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج

في إطار أجرأة البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات الرامي إلى تعبئة عشرة ألاف خبير و كفاءة في أفق سنة 2030، أطلقت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج يوم الثلاثاء 03 غشت 2021 النسخة الجديدة والمحينة للمنصة الرقمية الخاصة بتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج "مغربكم" https://maghribcom.gov.ma والتي ستمكن من تسهيل تعبئة هذه الكفاءات لتعزيز مساهمتها في مختلف الأوراش التنموية الوطنية، حيث ستشكل فضاء للتواصل وتبادل المعلومات المتعلقة بفرص الأعمال والشراكة ونقل الخبرات، وأيضا إطارا محفزا لخلق

شراكات ذات قيمة مضافة بين الفاعلين الاقتصاديين والجامعات ومعاهد البحث بالمغرب من جهة، والكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من جهة أخرى، سواء بشكل مؤقت أو دائم.

و تمثل هذه المنصة آلية للربط بين كفاءات مغاربة العالم و مختلف الشركاء الوطنيين من خلال خلق تفاعل سهل ومباشر بين هذه الأطراف ، و كذا العمل على خلق شبكة تواصل اجتماعي و مهني تتميز بالدقة و الجاذبية. كما ترتكز الصيغة الجديدة والمحينة للمنصة على التفاعل المباشر والآني معتمدة على آخر المستجدات المرتبطة بوسائط التواصل الاجتماعي والمهني، مما يتيح دينامية كبيرة بين كافة المتدخلين. كما ستوفر البوابة عدة وظائف هامة أبرزها تمكين الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من الولوج عبر فضاء عام يوفر معطيات وأخبار متعلقة بالأوراش التنموية، وفضاء خاص يمكن من الولوج إلى فرص الشراكة والتعاون مع الفاعلين الوطنيين وباقي الكفاءات. كما ستمكن هذه المنصة على الخصوص من خلق تفاعل دائم وآني بين العرض والطلب، وأيضا التشبيك عن طريق خلق شبكات للكفاءات جغرافية وموضوعاتية.

و يندرج إطلاق هذه الآلية الهامة في إطار تعزيز تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج و مساهمتها في أوراش التنمية بالمغرب، حيث أوصت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد في تقريرها الذي قدمته بين يدي جلالة الملك حفظه الله في 25 ماي 2021 بفاس، بضرورة إيلاء أهمية كبرى لتشجيع استثمارات مغاربة العالم عبر اعتماد سياسة شاملة ومندمجة ترتكز على آليات للمواكبة وربط الاتصال مع حاملي المشاريع في المغرب. وفضلا عن ذلك، ينبغي القيام بمبادرات قوية ومنتظمة في مجال التواصل لشرح وتوضيح الإطار القانوني والتنظيمي والمسطري المعتمد وطنيا وتوفير المعلومات الضرورية حول فرص الاستثمار في المغرب، حسب الجهات والقطاعات.

5.1.2.1. الشروع في الإعداد لإطلاق مبادرة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج للمساهمة في أوراش البحث والابتكار في مجال البيئة والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة

شرعت الوزارة في تنزيل برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في مجال التكنولوجيات الخضراء، من خلال توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، بهدف تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج للمساهمة في أوراش التكوين والبحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والبيئة والتنمية المستدامة على المستوى الوطني. وتم في إطار هذا البرنامج إطلاق طلب مشاريع خاص بالابتكار في هذا الميدان. وسيتم كذلك إنشاء قاعدة معطيات وشبكة للخبراء المغاربة المقيمين بالخارج في هذا المجال.

6.1.2.1. تعزيز التواصل مع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من أجل تعبئتها والتعريف بها

وتندرج ضمن هذا المحور عدة انشطة من أبرزها:

- تنظيم لقاءين مع الكفاءات المغربية بمونتريال وأوطاوا، بكندا، يومي 29 فبراير وفاتح مارس 2020، حيث شكل هذان اللقاءان فرصة للاطلاع على انشغالات واهتمامات الكفاءات المغربية المقيمة بكندا، وبحث سبل الشراكة والتعاون بينها وبين مختلف الشركاء الوطنيين في عدد من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمغرب. و حضر أشغال هذين اللقاءين 80 كفاءة مغربية مقيمة بمونتريال و60 كفاءة مغربية مقيمة بأوطاوا؛

- تنظيم لقاء دراسي حول "تعزيز مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الأوراش التنموية الوطنية" وانتظم هذا اللقاء يوم 10 غشت 2020 احتفاء باليوم الوطني للمهاجر وذلك ضمن ورشتين أساسيتين، الأولى تمحورت حول مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في المشاريع التنموية الكبرى لبلادنا، والتي تتعلق خاصة بمجالات تهم البيئة والتنمية المستدامة والتكوين والتدريب و التقنيات الحديثة ومجال الطب والبحث العلمي، وكذا التحول نحو الحكومة الإلكترونية وتحديث الإدارة والآفاق المفتوحة بالتقنيات الرقمية. أما الورشة الثانية فقد انكبت أشغالها على استثمارات مغاربة العالم، بهدف تنزيل استراتيجيات عمومية موجهة لتعبئة وتوجيه رؤوس أموال المغاربة المقيمين بالخارج إلى قطاعات إنتاجية واعدة ومبادرات مواكبة، ودعم العمل لمرافقة ودعم الشباب المغربي المقيم بالخارج من حاملي المشاريع؛

- التعريف بالكفاءات المغربية بالخارج عبر مختلف وسائل الإعلام حيث تم إنجاز مجموعة من البورتريهات المرئية والمكتوبة للتعريف بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والمشاريع التي تشرف عليها، إضافة إلى ترتيب مشاركة العديد منها في برامج إذاعية وتلفزية.
- تنظيم ندوة دولية عبر تقنية المناظرة المرئية حول "المهاجرات الافريقيات، رائدات أعمال العالم"، يوم الاثنين 29 مارس 2021 بشراكة بين مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة لأمم المتحدة والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تكريم النساء المغربيات الرائدات المقيمات بالخارج عن بعد يوم 31 مارس 2021، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة تحت شعار "النساء ودورهن القيادي: تحقيق مستقبل متساوٍ في عالم تسوده جائحة كوفيد-19".

- إطلاق منصة رقمية "بلادي في قلبي"، وهي منصة متعددة اللغات، لتعزيز التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية الارتباط بالوطن وتقديم الاقتراحات وتقاسم الأفكار والتجارب، وكذا تعزيز إشعاع المملكة جهويا وقاريا ودوليا.

7.1.2.1. إعداد مشروع الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج

عملت الوزارة على إعداد مشروع مرسوم بإحداث "الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج"؛ تمنح سنويا تقديرا لإسهاماتها في الأوراش التنموية التي يعرفها المغرب، وفي إشعاعه بالخارج والدفاع عن قضاياه الاستراتيجية. وكذا اعترافا بمبادراتها ومجهوداتها في خدمة قضايا المغاربة المقيمين بالخارج.

8.1.2.1. الشروع في وضع برنامج سنوي لمساهمة مغاربة العالم في مشاريع الاقتصاد التضامني والسياحة

يهدف هذا البرنامج إلى مصاحبة ودعم قدرات أزيد من 80 في المائة من التعاونيات المغربية، في أفق 2030، في مجال الصناعة التقليدية والسياحة والاقتصاد التضامني من طرف الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وذلك في إطار اتفاقية شراكة مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، ومكتب تنمية التعاون، الموقعة يوم 28 دجنبر 2020.

9.1.2.1. الشروع في تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتجاوز تداعيات جائحة فيروس كورونا

في إطار تعبئة الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج لمختلف شركائها من الكفاءات المهنية والمجتمع المدني لمواكبة مواطنينا المقيمين بالخارج خلال فترة جائحة فيروس كورونا ومواجهة تداعياتها، تم:

- تعبئة شبكة الكفاءات الطبية المغربية بالعالم لتقديم المساعدة الطبية والنفسية بشكل مجاني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، بما فيهم الموجودين بالمغرب، خلال فترة الحجر الصحي وطيلة مدة جائحة كورونا. حيث تم تعبئة 40 طبيبا ومختصا من الكفاءات الطبية لمغاربة العالم لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج، بشكل تطوعي، أثناء الجائحة من خلال إطلاق منصة للمساعدة الطبية والنفسية، حيث تم، في هذا الإطار، تقديم 562 استشارة طبية ونفسية.
- تعبئة شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج لتمكين المغاربة المقيمين بالخارج من استشارات وتوجيهات قانونية مجانية عن بعد خلال جائحة كورونا. وقد تم تقديم 6500 استشارة قانونية للمغاربة المقيمين بالخارج، من خلال وضع، لهذا الغرض، لائحة بأسماء وهواتف 56 من المحامين المغاربة ومن أصل مغربي الممارسين بالخارج بـ 14 دولة.
- تعبئة شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية التي قامت بمبادرة إصلاح أجهزة التنفس الاصطناعي بالمستشفيات المغربية.

2.2.1 إعداد مخطط عمل لمواكبة وتحفيز المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار بالمغرب

من أجل مواكبة وتشجيع الدينامية الإيجابية التي تعرفها استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب، وضعت الوزارة ضمن أولوياتها خلق الإطار المؤسساتي والمناخ المناسب من خلال عدة مبادرات كإحداث خلية للمعلومات والتوجيه، ووسائل خاصة قابلة للولوج الرقمي، وكذا برامج المواكبة والمساعدة لإنشاء المقاولات.

و في إطار مواصلة برنامج تشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب وتسريع وثيرة تنفيذه، بهدف التخفيف من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على المستوى الوطني، قامت الوزارة بإعطاء دينامية جديدة لدور "الجهة 13 " الخاصة بمغاربة العالم المقاولين، المحدثة سنة 2017، كجهة معنوية بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي هذا الإطار، تم إعداد والشروع في تنزيل مخطط العمل الذي تم وضعه بشراكة مع "الجهة 13" والذي يهدف إلى مواكبة وتحفيز المستثمرين المغاربة بالخارج، ومواكبة الكفاءات الاقتصادية المغربية المقيمة بالخارج وتعبئتها من أجل المشاركة في أوراش الإقلاع الاقتصادي للمملكة. وفي إطار أجرأة هذا المخطط سيتم الشروع في تنفيذ برنامج عمل سنوي يهم تنظيم لقاءات وورشات دورية ومنتظمة بين الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني والكفاءات الاقتصادية والمستثمرين من المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تعزيز التواصل والتشبيك بينهم، وتشجيع رجال الأعمال المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في بلدهم الأصلي.

1.2.2.1. تنظيم أيام دراسية حول خلق فرص الاستثمار لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج :

نظمت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمينم بالخارج يوما دراسيا حول خلق فرص الاستثمار لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج بجهة طنجة تطوان الحسيمة، و كان من أبرز أهداف هذا اللقاء الذي تم تنظيمه يوم الجمعة 16 يوليوز 2021 بشراكة بين مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة و الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، التعريف بالخدمات المقدمة من طرف الفاعلين الحكوميين من أجل تشجيع وتحفيز المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج الراغبين في

المشاركة في أوراش الإقلاع الاقتصادي بالجهات التي ينتمون إليها، من خلال خلق مشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة، وذلك عبر مواكبتهم وتسهيل انخراطهم في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

و ترمي هذه المبادرة كذلك إلى تسهيل التواصل بين المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج والقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص وجميع الشركاء الفاعلين في مجال الاستثمار بالمغرب قصد توجيههم وإرشادهم، تجسيدا لسياسة تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز النسيج المقاولاتي المغربي على الصعيد الجهوي، وكذا إبراز أهمية الاستثمار كآلية لربط المغاربة المقيمين بالخارج بالمجال الترابي الذي ينتمون إليه.

كما نظمت الوزارة يوم الجمعة 09 يوليوز 2021 الدورة الأولى لأيام الاستثمار «**Invest Days**»، بشراكة مع ولاية جهة الداخلة وادي الذهب والمركز الجهوي للاستثمار لجهة الداخلة وادي الذهب.

و انعقد هذا اللقاء تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تثمين مساهمة مغاربة العالم في مختلف الأوراش التنموية، حيث يهدف إلى تقوية مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في ورش تنزيل النموذج التنموي الجديد وأجرأة البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، كما يرمي إلى التعريف بالمؤهلات التي تزخر بها جهة الداخلة وادي الذهب وإطلاع حاملي المشاريع من مغاربة العالم على فرص الاستثمار بها.

3.2.2.1. إطلاق مشروع "Maghrib Belgium Impulse " لتعبئة المستثمرين المغاربة في بلجيكا

أعلنت الوزارة عن إطلاق مشروع " Maghrib Belgium Impulse " لتعبئة المستثمرين المغاربة في بلجيكا، و الذي يروم تحفيز ومواكبة حاملي 40 مشروعا، حيث يتم حاليا مواكبة حاملي 12 مشروعا، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والوكالة البلجيكية للتنمية. ويهدف المشروع إلى تعبئة الكفاءات المغربية أو من أصل مغربي المقيمة في بلجيكا للاستثمار في بلدها الأصل والمساهمة في تنميته.

5.2.2.1. إطلاق منصة التوجيه و المواكبة عن بعد للمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج

أطلقت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج منصة جديدة عبارة عن نظام معلوماتي يمكن من التوجيه والمواكبة عن بعد للمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج والراغبين في الاستثمار بوطنهم الأصل بدء من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة الإنشاء. وسيتم العمل على تشكيل قاعدة بيانات مركزية مفهرسة تمكن المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج من الولوج إلى المعلومات والتعرف على المساطر ذات الصلة بالاستثمار بالمغرب، وكذا الفرص المتاحة والآليات والوسائل التحفيزية للاستثمار، وأيضا الاستعلام عن مناخ الأعمال، وذلك بشراكة مع كل المؤسسات الوطنية المعنية.

و يمكن الولوج لهذه المنصة عبر العنوان التالي : https://mreinvest.marocainsdumonde.gov.ma

6.2.2.1. الولوج الى تمويل صندوق MDM Invest

عملت الوزارة على تحيين ومراجعة شروط الولوج إلى الصندوق المخصص لدعم المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج "MDM Invest" للاستثمار بالمغرب، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لتصبح أكثر مرونة، مع تبسيط مسطرة الاستفادة وتيسير الولوج إليه، وكذا العمل على توسيع لائحة المجالات المستفيدة من التمويل لتشمل المجالات المتعلقة بالفلاحة والخدمات والاقتصاد الأخضر إلى جانب القطاعات الحالية وهي الصناعة والتعليم والفندقة والصحة.

7.2.2.1. الإعلام والتواصل حول الاستثمار بالمغرب

تم تكثيف العمل في هذا المجال من خلال:

- إنتاج فيديوهات توضيحية تزود حاملي المشاريع من مغاربة العالم بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المقاولات؛
- توسيع مساحة عرض برنامج " الاستثمار " المدرجة بالبوابة إلكترونية للوزارة لتقديم المعلومات للراغبين في الاستثمار بالمغرب من مغاربة العالم (المساطر الإدارية، التحفيزات، الأوراش الكبرى للاستثمار ...).

3.1. تعزيز حكامة وتجويد العمل الثقافي والتربوي ... لتقوية الارتباط والمحافظة على الهوية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج والمساهمة في إشعاع المملكة

1.3.1. العمل الثقافي

نظرا لأهمية مسألة الثقافة وارتباطها الوجودي بالهوية الوطنية ودورها المحوري في تحقيق التنمية البشرية الشاملة، باعتبارها إحدى مكونات الرأسمال اللامادي، وبالنظر للمكانة المحورية التي تحتلها الثقافة في تكوين الهوية المغربية خاصة لدى الأجيال الصاعدة من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تعتبر عاملا في توثيق ارتباطهم بوطنهم الأصل كما هي عامل تقارب بين الحضارات، واصلت الوزارة تنزيل سياستها الثقافية عبر العديد من الأنشطة والبرامج الموجهة لهذه الفئة من أجل مساعدتها على التصدي لمختلف التحديات المعاصرة التي تواجهها ببلدان الإقامة وإثراء معارفها بما تزخر به الثقافة المغربية من تنوع وغنى بما يسهم في تعزيز قيم التسامح والاعتدال.

1.1.3.1. وضع خارطة الطريق لتطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج

تهدف خارطة الطريق لتطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج إلى تعزيز ارتباط المغاربة المقيمين بالخارج ببلدهم الأصل ، و كذا تحقيق الإشعاع الدولي للثقافة المغربية. و في هذا الإطار عملت الوزارة على إنتاج خارطة طريق بالنسبة للدول التي تعرف أكبر تواجد للمغاربة و دول أخرى لها علاقات استراتيجية مع المملكة المغربية، و ذلك بتنسيق مع القائمين على الحقل الديني و التربوي.

و يأتي إنتاج خارطة طريق تطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، و استحضرا لروح دستور المملكة المغربية لسنة 2011 ، و تنزيلا لمضامين الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، و البرنامج الحكومي 2017-2021، و كذا ما تضمنه تقرير النموذج التنموي الجديد، بالإضافة إلى العديد من الدراسات و الأبحاث الحديثة في موضوع العرض الثقافي المغربي بالخارج.

و عملت الوزارة على وضع تشخيص شامل و دقيق للعرض الثقافي الحالي، و الذي خلص إلى كون هذا العرض يعرف صعوبات و إشكاليات متعلقة خصوصا بالاستهداف و مشكل الرؤية و التنسيق و عدم وجود إطار مرجعي جامع، و كذا ندرة الموارد المالية و البشرية.

و من أجل تنزيل أنجع لخارطة الطريق وجب استثمار الثروة الكبيرة من التراث الثقافي المغربي المادي وغير المادي، و كذا العلاقات الدبلوماسية المتينة للمملكة المغربية مع دول الاستقبال، بالإضافة إلى الارتباط القوي للمغاربة المقيمين بالخارج بأرض الوطن، والرغبة الكبيرة في تلقين الثقافة المغربية لأبنائهم.

و انطلاقا مما سبق فقد تمت صياغة رؤية 2030 المتعلقة بالعرض الثقافي المغربي بالخارج : "إشعاع دولي للثقافة المغربية التي هي مصدر فخر لمغاربة العالم ، بما يعزز ارتباطهم ببلدهم الأصلي ويرسم صورة مشرقة عن المغرب". و لقد تم الإعلان عن خارطة طريق العرض الثقافي المغربي بالخارج بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمهاجر و الذي تم الاحتفال به هذه السنة يوم الثلاثاء 03 غشت 2021.

2.1.3.1. تنفيذ برنامج الجامعات الثقافية

يعتبر برنامج "الجامعات الثقافية" من بين المكونات الأساسية للعرض الثقافي الحالي الموجه لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، والذي تم إطلاقه، خلال سنة 2017، بهدف الاستجابة لاحتياجات وانتظارات الأجيال الصاعدة من مغاربة العالم. وقد تم تطويره انطلاقا من تجربة الجامعات الصيفية، التي دأبت الوزارة على تنظيمها منذ سنة 2009. ويمتد برنامج الجامعات الثقافية على مدار السنة، على شكل جامعات موسمية (الجامعة الشتوية – الجامعة الربيعية والجامعة الصيفية).

ويهدف برنامج "الجامعات الثقافية" إلى الحفاظ على الهوية الوطنية للأجيال الجديدة من أبناء مغاربة العالم، وتقوية روابطهم ببلدهم الأصل، والمساهمة في الحفاظ على وشائجهم الإنسانية وكذا مساعدتهم على الاندماج ببلدان الاستقبال. ويتم تنفيذه بشراكة مع الجامعات المغربية التي تسهر على تأطير المشاركين وتوفير فضاء جامعي وأكاديمي يشجع على التواصل وتبادل المعارف.

وفي هذا الإطار، وبالنظر للوضع الاستثنائي الصحي الذي تعرفه بلادنا ومختلف أقطار العالم بسبب تفشي جائحة كورونا "كوفيد 19"، وكذا تفعيلا للتدابير الاحترازية والوقائية الاستباقية التي اتخذتها السلطات العمومية والرامية إلى الحد من خطر انتشار هذا الوباء، نظمت الوزارة ثلاث نسخ من الجامعات الثقافية ويتعلق الأمر ب:

- الجامعة الشتوية برسم سنة 2019(دجنبر 2019):

بشـــراكة مع جامعة الأخوين، بمدينة إفران، تم تنظيم، أيام 21 و22 و23 دجنبر 2019، الدورة الثالثة للجامعة الشـتوية لفائدة شـباب مغاربة العالم. وقد اختير موضـوع "العيش المشـترك" كشـعار قار لهذه الجامعة الشـتوية، باعتباره منظومة قيم تنبني على تقوية التفاعل الثقافي وترسـيخ مبادئ المواطنة في إطار فضـاء متعدد، فضـلا عن الدفاع على القيم الحضارية المبنية على السلم والتسامح وقبول الآخر.

وعرفت الدورة الثالثة للجامعة الشـتوية مشـاركة 86 طالبة وطالب من شـباب مغاربة العالم، يمثلون تسـعة (09) بلدا للاســتقبال، مع حضــور طلبة مغاربة وأجانب يتابعون دراســتهم بالمغرب. ومن مميزات هذه الدورة مشــاركة شــباب وشــابات من الكفاءات الناجحة من مغاربة العالم في التأطير، والذين يعتبرون نموذجا يحتذى به في صفوف شباب مغاربة العالم، وذلك بالنظر لمسارهم الدراسي والمهني المتميز.

وقد شـكلت هذه الجامعة فضـاء خصـبا للتعبير والنقاش وتبادل التجارب، تمكن خلاله المشـاركون من اكتسـاب فكرة واضــحة حول منظومة القيم المغربية التي تثمن التســامح واحترام الآخر، ومجالا للتشــاور حول مبادرات وأنشطة لتجاوز وتفكيك الصور النمطية من أجل عيش مشترك أفضل.

- **الجامعة الصيفية الافتراضية برسم سنة 2020**

- اعتبارا للظرفية الاستثنائية التي شهدتها بلادنا ومختلف أقطار العالم إثر تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وفي إطار ملاءمة البرامج التي تسهر الوزارة المنتدبة على تنفيذها مع الوضع الصحي العام الذي أملته هذه الجائحة، بادرت الوزارة إلى تنظيم جامعة صيفية "بصيغة افتراضية" لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج. وقد عرفت هذه الجامعة مشاركة 64 شابة وشاب تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة و منحدرين من عدد من بلدان الإقامة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، ألمانيا، المملكة المتحدة، هولندا، الصين، تونس، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية). و امتدت أشغال هذه الجامعة على مدى يومي 05 و 06 غشت 2020، تمكن خلالهما المشاركون من تتبع ندوات فكرية، بالاعتماد على تقنية المناظرة المرئية، أطرها خبراء مغاربة متخصصون من داخل وخارج المغرب، خاصة من الأجيال الصاعدة، تمحورت حول مواضيع همت بشكل رئيسي الأوراش الكبرى والإنجازات المهمة التي شهدتها المملكة المغربية خلال العقدين الأخيرين، فضلا عن مختلف القضايا والتساؤلات الهوياتية التي تخص هذه الفئة من مغاربة العالم.

- **الجامعة الشتوية 'الافتراضية' برسم سنة 2020:**

على غرار الجامعة الصيفية الافتراضية، وفي ظل استمرار التدابير الاحترازية لمنع تفشي وباء "كوفيد 19"، نظمت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وبشراكة مع جامعة الأخوين بإفران، النسخة الرابعة للجامعة الشتوية ب"صيغة افتراضية" لفائدة 125 طالبة و طالب من مغاربة العالم،2020.

- **الدورة الثالثة للجامعة الربيعية بصيغة افتراضية : و التي انعقدت** تحت شعار " المغرب أرض العيش المشترك" بمشاركة 113 شاب وشابة.

3.1.3.1. المراكز الثقافية المغربية بالخارج

لتعزيز الارتباط مع الوطن، عملت الوزارة على بلورة سياسة ثقافية شاملة عمادها المراكز الثقافية المغربية "دار المغرب" بالخارج المحدثة في عدد من العواصم العالمية، كفضاء لتأطير أبناء الجالية المغربية وتعريفهم بالثقافة المغربية المختلفة والإسهام في الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها المختلفة. وفي هذا الصدد، بادرت الوزارة إلى إحداث مراكز ثقافية مغربية بعدد من بلدان الإقامة، ونخص بالذكر المركز الثقافي "دار المغرب" بمونتريال الذي يوفر حاليا للمغاربة المقيمين بكندا بمختلف شرائحهم عرضا ثقافيا متنوعا وغنيا. وعلى غرار هذه المراكز الثقافية المغربية بالخارج، يتم تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الثقافية الموازية بشراكة مع بعض مؤسسات وحكومات دول الاستقبال كدار الثقافات المغربية الفلامانية "دارنا" ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية. كما أن هناك مراكز ثقافية أخرى سترى النور مستقبلا كالمركز الثقافي بأمستردام (هولندا) وباريس (فرنسا).

4.1.3.1. برنامج العروض المسرحية

بناء على طلب المشاريع الذي أعلنت عنه الوزارة خلال شهر مارس 2019، تم، خلال الموسم 2019-2020، تنظيم بعض الجولات المسرحية باللغتين العربية والأمازيغية لفائدة مغاربة العالم بكل من أوروبا وإفريقيا.

5.1.3.1. حكامة العرض الثقافي المغربي بالخارج

في إطار تتبع و تقييم خارطة طريق العرض الثقافي المغربي بالخارج ، سيتم تشكيل لجنتين مركزيتين :

- لجنة القيادة : ترأسها السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، و تضم المؤسسات ذات الصلة بالموضوع. تجتمع هذه اللجنة مرة في السنة و تناقش تقدم تنزيل خارطة الطريق و تقوم بالتعديلات الضرورية إذا لزم الأمر.
- لجنة التتبع: يرأسها السيد مدير مديرية العمل الاجتماعي، الثقافي، التربوي و الشؤون القانونية، و تضم ممثلين عن المؤسسات الممثلة بلجنة القيادة. تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاث أشهر، و تسهر على التنزيل الأمثل لبرنامج العمل المنبثق عن خارطة الطريق. و تعمل هذه اللجنة على إعداد تقرير سنوي يرفع للجنة القيادة.

2.3.1. العمل التربوي

وفي مجال تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج، الذي يحظى بالأولوية في الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقضايا وشؤون مغاربة العالم، وبالنظر للوضعية الوبائية التي يعرفها العالم منذ مطلع سنة 2020، استبدلت مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بعض أنشطتها بخدمات رقمية، وذلك باعتماد المنصة الالكترونية madrassa-E لتقديم دروس لتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية بكل من فرنسا وبلجيكا. وقد استفاد من هذا البرنامج 24181 من التلاميذ المغاربة المقيمين بالخارج (17177 بفرنسا و7004 ببلجيكا)، والذي أشرف عليه 419 أستاذا. كما انعقد، بتاريخ 12 نونبر 2020، اجتماع فريق العمل المغربي-الاسباني المكلف بتتبع تنفيذ هذا البرنامج.

الجزء الثاني: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

2 .تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الرابعة

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى بلورة سياسة وطنية شاملة لقضايا الهجرة ببلادنا، عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على مواصلة تنفيذ البرامج والإجراءات المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وفق مقاربة شمولية، مندمجة وتشاركية مع مختلف الشركاء والمتدخلين في إطار نظام الحكامة المعتمد لتنفيذ وتتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية والتي تم تنزيلها عبر 11 برنامجا و81 مشروعا همت إجابات متجددة للتحديات التي تطرحها قضية الهجرة على المستوى الإنساني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والقانوني وكذلك على مستوى الحكامة العامة.

1.2. التربية والثقافة

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في التعليم النظامي وغير النظامي، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وكذا تكوينهم في اللغات والثقافة المغربية.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة بتعاون وتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين بمؤسسات التعليم النظامي، والتي يمكن سردها على الشكل التالي:

- فتح مجال تسجيل أطفال المهاجرين بالمؤسسات العمومية والخاصة (دورية رقم 13-487 بتاريخ 9 أكتوبر 2013 من أجل إدماج أبناء المهاجرين، مذكرة رقم 2-4676 بتاريخ 11 دجنبر 2012 المتعلقة بالأطفال السوريين ودورية رقم 18-139بتاريخ 5 أكتوبر 2018 من أجل إدماج أبناء الأجانب).
- إدماج أبناء المهاجرين واللاجئين في برامج المساعدة على التمدرس ومكافحة الهدر المدرسي، خاصة فيما يتعلق باستفادتهم من الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية والداخليات، وكذا استفادة أبناء المهاجرين من برنامج تيسير وبرنامج مليون محفظة على غرار نظرائهم المغاربة.
- تقديم دعم مالي من طرف الوزارة بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي للجمعيات العاملة في مجال التربية غير النظامية والدعم المدرسي والتعليم الأولي لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين وكذا تعليم اللغات والثقافة المغربية.
- تنظيم حملات تحسيسية في أوساط المهاجرين، لتشجيعهم على الالتحاق بالمدرسة العمومية أو مدرسة الفرصة الثانية.

أهم المنجزات المسجلة:

- تسجيل 3204 تلميذا بمختلف أسلاك التعليم برسم الموسم التربوي 2019-2020.
- تقديم دروس التربية غير النظامية لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين: 334 مستفيدبرسم الموسم التربوي 2019-2020.

- تقديم دروس الدعم التربوي، للأطفال والتلاميذ الذين يعانون من صعوبات وتعثرات في بعض المواد المدرسية: 425مستفيدا برسم الموسم التربوي 2019-2020.
- استفادة أطفال المهاجرين واللاجئين من التعليم الأولي: 144 مستفيد برسم الموسم التربوي 2019-2020
- تقديم دروس تعليم اللغات والثقافة المغربية لفائدة المهاجرين واللاجئين: 710 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2019-2020.
- استفادة التلاميذ المهاجرين واللاجئين من برنامج تيسير (254مستفيد) وبرنامج مليون محفظة (617 مستفيد)، على غرار نظرائهم المغاربة برسم الموسم الدراسي 2019-2020.

وفي إطار تعزيز الإدماج التربوي لفائدة المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم، عملت الوزارة بتعاون مع شركائها المؤسساتيين على:

- المصادقة على الصيغة النهائية لدليل المنشط في أفق برمجة تكوينات لتنزيل مضامينه.
- مواصلة إعداد عدة التكوين الخاصة بتعليم اللغات والثقافة المغربية .

أما في مجال التحسيس بقضايا الهجرة واللجوء، فقد تمت مواصلة برنامج التواصل والتحسيس بمواضيع ذات الصلة بالعيش المشترك والتنوع الثقافي داخل المؤسسات التعليمية، وذلك بشراكة وتعاون مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجالي الهجرة واللجوء.

وفيما يخص تعزيز الاندماج الثقافي للمهاجرين واللاجئين، عملت الوزارة على دعم وتطوير الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الثقافي، حيث همت بالأساس المجالات التالية:

- تنظيم لقاء تواصلي مع عدد من الجمعيات الشريكة لمناقشة مختلف المواضيع ذات الصلة بكيفية تطوير الشراكة في مجال تعزيز الاندماج الثقافي للجاليات المهاجرة المقيمة بالمغرب، وذلك يوم 21 نونبر2019.
- تنظيم أنشطة ثقافية وفنية متنوعة من قبيل المهرجانات، الأيام الثقافية، الورشات التكوينية، الندوات، العروض المسرحية والموائد المستديرة بمجموعة من المدن المغربية، وكذا مساهمة الوزارة في تأطير بعض الندوات و ورشات عمل للتعريف بالمنجزات المحققة في مجال تنزيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ولاسيما الشق المتعلق ببرامج الاندماج الثقافي واللغوي لفائدة المهاجرين واللاجئين المقيمين بالمغرب، وذلك في إطار فعاليات النسخة الخامسة من أسبوع المهاجرين بالمغرب المنظم خلال الفترة الممتدة ما بين 14-20 دجنبر 2019.
- دعم بعض المبادرات الجمعوية المتفرقة الهادفة إلى تعزيز التقارب الثقافي بين المهاجرين ونظرائهم المغاربة وترسيخ قيم التسامح والتعايش والانفتاح، إضافة إلى تطوير التواصل والتحسيس بمفهومي الهجرة واللجوء.
- مشاركة عشرات الجمعيات الشريكة في مجال الاندماج الثقافي في تنظيم مبادرات المساعدة الإنسانية والدعم والمواكبة لفائدة المهاجرين واللاجئين في وضعية صعبة، خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19.

2.2. الشباب والترفيه

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهاجرين في وضعية قانونية واللاجئين في البرامج الرياضية والترفيهية الموجَهة للأطفال والشباب. وفي هذا الشأن، عملت الوزارة على دعم ومواكبة وتنسيق مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بالشباب والترفيه، تفعيلا وانسجاما مع مقتضيات اتفاقية الشراكة التي تربطها بوزارة الشباب والرياضة، وإيمانا منها بأهمية البرامج الرياضية والترفيهية والشبابية في تعزيز وتطوير التنوع الثقافي والفني، وتوفير الفرص الحقيقية للاندماج الإيجابي للمهاجرين واللاجئين في النسيج المجتمعي المغربي. ونذكر في هذا الشأن على سبيل المثال:

- التنسيق المستمر مع وزارة الشباب والرياضة لتبسيط المساطر والإجراءات العملية قصد تيسير تسجيل ولوج الشباب المهاجرين واللاجئين لمختلف الأنشطة الترفيهية المتوفرة (الرحلات، المخيمات الصيفية....) والخدمات المقدمة من طرف المراكز الرياضية والبنيات القائمة (دور الشباب، ملاعب القرب، مراكز التكوين الخاصة بالفتيات....)
- استفادة الأطفال من أبناء المهاجرين واللاجئين من برنامج المخيمات الصيفية على غرار نظرائهم من أبناء المغاربة، بتعاون وتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وجمعيات المجتمع المدني. غير أن سنة 2020 عرفت إلغاء تنظيم هذا البرنامج على إثر إعلان وزارة الثقافة والشباب والرياضة عن تعليق المخيمات الصيفية بسبب تداعيات الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار كوفيد19.

3.2. الصحة

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة وإلى تنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة.

في هذا الصدد، وفي إطار تقديم الخدمات العلاجية، التشخيص والتكفل بالأمراض الوبائية مجانا لفائدة المهاجرين فوق التراب المغربي، عملت وزارة الصحة مع مجموعة من الشركاء على:

- تنظيم حملات للإعلام والتحسيس للمهاجرين والعاملين بقطاع الصحة بشأن الحق في الولوج للخدمات الصحية بالنسبة للجميع؛
- مواصلة تكوين الطاقم الطبي (الأطباء والممرضين) حول الرعاية الطبية للمهاجرين والحق في الصحة على الصعيدين الوطني والدولي، المفاهيم الأساسية في الهجرة والصحة، الصحة الجنسية والإنجابية، تدبير الأمراض المعدية، الصحة العقلية والرعاية النفسية والاجتماعية...، بشراكة مع المدرسة الوطنية للصحة العمومية والمنظمة الدولية للهجرات.
- اصدار دلائل ووصلات إخبارية بمختلف اللغات للتحسيس بخطورة جائحةكوفيد19، وكذا وسائل الوقاية منه.

وفي ظل ظروف جائحة كوفيد19التي عرفها المغرب خلال سنة 2020، فقد تمكنت الوزارة بتنسيق مع الشركاء الدوليين في إطار برامج الشراكة المتعلقة بالهجرة واللجوء من الحفاظ على استفادة المهاجرين واللاجئين من الخدمات الصحية الأساسية، خاصة خلال فترة الحجر الصحي، وفي هذا الصدد فقد تم:

- تقديم2938 خدمة صحية، تتضمن كشوفات وأدوية مجانية والتوجيه والمرافقة للمؤسسات الصحية العمومية، وذلك في إطار الشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات.

- تقديم الدعم والمواكبة النفسية لفائدة 2817 مهاجر(ة)، في إطار برنامج المواكبة النفسية للمهاجرات والمهاجرين، المنجز بشراكة للمنظمة الدولية للهجرات.
- توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لهيئة الأطباء والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب من أجل تقديم استشارات طبية مجانية في مختلف التخصصات إلى جانب تقديم أدوية لفائدة اللاجئين المعوزين بالمغرب.
- تقديم 4404 كشف طبي مجاني في الطب العام والمتخصص لفائدة اللاجئين في وضعية هشاشة، وكذا الدعم والمواكبة النفسية لفائدة 232 لاجئ(ة)، إضافة إلى التكفل بعلاج 400 من اللاجئين المصابين بأمراض مزمنة خلال فترة الحجر الصحي في إطار برنامج تشرف عليه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب.

4.2. السكـــن:

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الحق في السكن للمهاجرين النظاميين واللاجئين في إطار الشروط المتوفرة للمغاربة.
وفي هذا الإطار، تم القيام بمجموعة من المبادرات والعمليات الخاصة بتيسير سبل ولوجهم لبرامج السكن الاجتماعي، وتتجلى بالأساس في الإجراءات التالية:

- إدماج المهاجرين واللاجئين في برنامج السكن الاجتماعي المدعوم من طرف الدولة، ويهدف هذا الإجراء إلى تمكينهم من الولوج إلى الملكية في إطار السكن الاجتماعي المدعوم من طرف الدولة. ويتعلق الأمر بتقنين استفادة هذه الفئة من الحق في السكن، وذلك من خلال تعديل شروط الولوج إلى السكن الاجتماعي المنصوص عليها في القوانين المؤطرة (قانون المالية والمواد المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب)، من أجل تمكين المهاجرين المستوفين للمعايير المحددة (مدة الإقامة، مستوى الدخل، الوضع المهني) من اقتناء سكن اجتماعي بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة؛
- إزالة الحاجز القانوني الخاص بولوج المهاجرين واللاجئين لبرامج السكن الاقتصادي، عن طريق تعديل المادة 247 من قانون المالية لسنة2015، الذي يقضي بالسماح للأجانب القاطنين بالمغرب من الاستفادة من عروض السكن المدعومة من طرف الدولة وهي:
  - السكن الضعيف القيمة العقارية 140.000 درهم مع احتساب الرسوم؛
  - السكن الاجتماعي 250.000 درهم. بدون احتساب الرسوم؛
  - السكن المخصص للطبقة المتوسطة فوق 250.000 درهم مع احتساب الرسوم.
- إدماج المهاجرين واللاجئين ضمن فئات المستفيدين من منتوجات التأمين على قروض السكن الممنوحة من طرف مؤسسات القروض إلى الفئات ذات الدخل الضعيف أو غير المنتظم، ويهدف هذا الإجراء إلى تنفيذ التدابير التي تمكن المهاجرين المستوفين لمعايير خاصة من الحصول على السكن عن طريق تسهيل حصولهم على القروض العقارية المقترحة من طرف الأبناك. ويتعلق الأمر بإعداد اتفاقية مع مؤسسة أو مؤسسات بنكية تمنح شروطا للقروض العقارية مماثلة لتلك الخاصة بالمغاربة مع بعض الصيغ الخاصة، عند الاقتضاء، بالساكنة المهاجرة.
- في إطار التدابير الاستعجالية المتعلقة باستفادة المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم من برنامج السكن المؤقت، يعمل الشركاء الدوليون وخاصة المنظمة الدولية للهجرات والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني كشركاء تنفيذيين، على توفير المبيت المؤقت والاستعجالي

للمهاجرين واللاجئين في وضعية صعبة واستعجالية أو ذوي الاحتياجات الخاصة (380 مهاجر و78 لاجئا استفادوا من المبيت المؤقت، و99 لاجئا من ذوي الاحتياجات الخاصة استفادوا من المبيت لمدة أطول، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2019)؛

- تنظيم ورشة حول موضوع" إقامة وسكن المهاجرين، الوضعية الراهنة، التحديات والأفاق" من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتاريخ 29 مارس 2018، حيث كانت فرصة للنقاش وتبادل الأفكار بين الفاعلين في المجال.
- تنفيذ مجموعة من البرامج والإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنسانية والاجتماعية المقدمة لفائدة المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم بمعية مختلف المتدخلين الوطنيين والدوليين وذلك أثناء فترة الحجر الصحي المعتمد جراء انتشار فيروس كورونا المستجد ببلادنا من أجل حمايتهم من انتشار الفيروس والتخفيف من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية على أوضاعهم.

5.2. المساعدة الإنسانية والاجتماعية

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم المواكبة القانونية والمساعدة الاجتماعية للمهاجرين وإدماجهم في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تسهر الوزارة على استمرارية الآلية الدائمة لتقديم المساعدات الإنسانية لفائدة المهاجرين واللاجئين بتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني في مجموعة من المدن المغربية التي تعرف توافدا للمهاجرين، من أجل توزيع المساعدات الإنسانية. وفي ظل الظرفية الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد19، فقد تم إنجاز عدة عمليات إنسانية بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني عبر مختلف ربوع المملكة، تشمل تقديم 16402 مساعدة إنسانية مستعجلة تتضمن توزيع أغذية، ملابس، أغطية، حاجيات الأطفال والرضع، وسائل النظافة والتعقيم، كمامات طبية.

كما عملت الوزارة بتنسيق مع المنظمات الدولية على تحيين برامج الشراكة المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية والإنسانية للاستجابة الفورية للحاجيات الأساسية التي فرضتها وضعية الحجر الصحي، حيث تم تقديم 59716 مساعدة إنسانية تضمنت توزيع مواد غذائية أو قسائم شراء، توزيع الملابس وحاجيات الأطفال والرضع، توزيع الكمامات الطبية ووسائل التعقيم.

هذا، وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تم القيام بمجموعة من المبادرات وعمليات إدماج المهاجرين واللاجئين ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تمكين الأطفال المهاجرين واللاجئين من الاستفادة من برامج التربية والتعليم، ووضع إجراءات عملية لإدماجهم في التعليم النظامي وغير النظامي بغض النظر عن وضعيتهم الإدارية، حيث تم تسجيل 3636 طفلا أجنبيا بمختلف الأسلاك التعليمية بالمغرب برسم الموسم التربوي 2018- 2019، وتسجيل 3204 طفلا برسم الموسم التربوي 2019-2020؛
- تقديم الدعم من طرف الوزارة لفائدة الجمعيات الشريكة قصد تمكين الأطفال المهاجرين واللاجئين من الاستفادة من برامج التكوين الأساسي (التربية غير النظامية والتعليم الأولي، والدعم المدرسي)، حيث استفاد حوالي 819 طفلا من برنامج الدعم التربوي و701 طفل من برنامج التربية غير النظامية، و338 طفل من التعليم الأولي برسم الموسم التربوي 2018-2019، واستفاد 353 طفلا أجنبيا من برامج التربية غير

النظامية برسم الموسم التربوي 2018-2019 بدعم من وزارة التربية الوطنية. كما استفاد 425 طفلا من برنامج الدعم التربوي و144 من التعليم الأولي و334 طفلا من برامج التربية غير النظامية بما فيهم 125 مستفيد من الدعم المقدم من الوزارة للجمعيات الشريكة برسم الموسم الدراسي 2019-2020؛

- تمكين أبناء المهاجرين واللاجئين من الاستفادة من برامج الشباب والترفيه (500 مستفيد من المخيمات الصيفية برسم سنة 2017 و600 مستفيد برسم سنة 2018 و535 برسم سنة 2019)؛
- تمكين التلاميذ الأجانب من الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي ومحاربة الهدر المدرسي على غرار نظرائهم المغاربة من خلال إدماجهم في برامج الدعم الاجتماعي وفي منظومة مسار وتكييف هذه الأخيرة لتشمل فئة التلاميذ المهاجرين واللاجئين. وقد مكن هذا البرنامج من استفادة 468 من أبناء المهاجرين من برنامج تيسير و505 من برنامج مليون محفظة على غرار نظرائهم المغاربة برسم الموسم التربوي 2018-2019؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين من فئة الكبار من الاستفادة من برنامج محو الأمية وتعليم اللغات والثقافة المغربية (1615 مستفيد برسم الموسم التربوي 2017-2018 و280 مستفيد مسجل برسم موسم 2018-2019 و710 مستفيد برسم الموسم التربوي 2019-2020) عن طريق الدعم المقدم من طرف الوزارة للجمعيات الشريكة العاملة في هذا المجال؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم من الولوج للخدمات الصحية بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة وتشجيع عمل الجمعيات في مجال الصحة، حيث تم إدماجهم في منظومة الصحة العمومية والبرامج الوطنية (أكثر من 15606 مستفيد سنة 2017 وأكثر من 22900 مستفيد خلال سنة 2018 وأكثر من 23758 مستفيد خلال سنة 2019)؛
- تنظيم قوافل وحملات طبية بمختلف جهات المملكة لفائدة المهاجرين واللاجئين وأبنائهم بمساهمة جمعيات المجتمع المدني الشريكة للوزارة وبدعم من السلطات العمومية المختصة (2650 مستفيد خلال سنتي 2017-2018)؛
- إعداد البرنامج الوطني الخاص بالنهوض بصحة المهاجرين الذي يغطي الفترة 2019-2023؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم من الحصول على الرعاية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية والمواكبة والتوجيه القانوني والاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف مراكز التعاون الوطني بمختلف جهات المملكة، حيث مكن هذا البرنامج من استفادة 3588 مهاجرا ولاجئا خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2019؛
- تقديم الدعم التقني والمادي للجمعيات الشريكة العاملة في مجال التوجيه والمواكبة القانونية والمساعدة الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين واللاجئين (2673 مستفيد خلال سنتي 2018 و2019)؛
- تنفيذ مجموعة من البرامج والإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنسانية والاجتماعية المقدمة لفائدة المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم بمعية مختلف المتدخلين الوطنيين والدوليين وذلك أثناء فترة الحجر الصحي المعتمد جراء انتشار فيروس كورونا المستجد ببلادنا من أجل حمايتهم من انتشار الفيروس والتخفيف من تداعياته الاجتماعية والإنسانية،
- تمكين المهاجرين واللاجئين من الولوج إلى مراكز التكوين المهني التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث تم تسجيل 54 مهاجرا ولاجئا سنة 2017-2018، وتسجيل 44 مهاجرا ولاجئا سنة 2018-

2019، وكذا تسجيل 401 مهاجرا ولاجئا سنة 2017-2018 وتسجيل 334 مهاجر ولاجئا سنة 2018-2019 بمراكز التكوين والتربية التابعة لمندوبيات التعاون الوطني بمختلف جهات المملكة؛

- تسهيل ولوج المهاجرين واللاجئين إلى خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات وإلى برامج إنعاش التشغيل التي لا تستوجب الجنسية المغربية، حيث تم تسجيل 2226 مهاجرا ولاجئا- 878 مستفيدا من ورشات البحث عن شغل- 709 طلب عمل- 68 مهاجرا ولاجئا تمكنوا من ولوج سوق الشغل وذلك خلال الفترة الممتدة 2015-2019؛
- إعفاء المهاجرين واللاجئين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية من شرط الأفضلية الوطنية في ميدان التشغيل وتطوير الخدمة الإلكترونية "تأشير" لتسريع وتسهيل طلبات التأشير على عقود العمل الخاصة بالأجراء الأجانب بالمغرب، حيث تم التأشير على 437 عقد عمل خلال الفترة ما بين 2015-2019. كما تم التأشير على 164 عقد عمل لفائدة العاملات والعمال المنزليين؛
- تمكين المهاجرين واللاجئين من إحداث تعاونيات ومن صفة المقاول الذاتي، حيث تمت مواكبة العديد من المستفيدين للحصول على هذه الصفة وإنشاء تعاونيات وأنشطة مدرة للدخل؛
- إعداد دليل عملي لتشغيل الأجانب بالمغرب بشراكة مع وزارة الشغل والإدماج المهني من أجل تحسيس المقاولات حول تكافؤ الفرص في الشغل لفائدة المهاجرين واللاجئين، ووضع تطبيق الهاتف "مرحبا أنابيك" "WelcomeANAPEC" خاص بالمهاجرين واللاجئين.
- تمكين الأجراء المهاجرين واللاجئين الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتعويض عن فقدان الشغل والتقاعد وذلك وفقا للشروط المتوفرة لدى نظرائهم الأجراء المغاربة؛
- تعزيزا للتوجه الهادف إلى توفير الحماية والأمن للأطفال، وبشكل عرضاني فالطفل المهاجر واللاجئ يتمكن من الاستفادة من مجموعة من الآليات القانونية القطاعية ذات الصلة بحماية حقوق الطفل (القانون المتعلق بمنح الجنسية المغربية، القانون المتعلق بمنع تشغيل الأطفال القاصرين، قانون الحالة المدنية، قانون كفالة الأطفال المهملين وقانون مكافحة الاتجار بالبشر...)، كما تم إرساء منظومة متكاملة تعزز الوقاية والحماية للأطفال وتشكل جوابا عن مختلف التحديات المرتبطة بحمايتهم من المخاطر وخاصة مبادرة حماية الأطفال في وضعية الشارع.
- تكريس التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة (مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، اليونيسيف، المنظمة الدولية للهجرة، ووكالات التعاون الدولي والشركاء التنفيذيين في الميدان)، لترسيخ الجهود التشاركية في مجال تقديم حماية أفضل للأطفال اللاجئين والمهاجرين المنفصلين عن ذويهم وغير المرافقين. وكذا من أجل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب في مجالات التربية والصحة والإدماج المهني ومساندة المرأة المهاجرة، مكافحة الاتجار بالبشر. وذلك في سياق التحركات المختلطة للمهاجرين واللاجئين في المغرب.

6.2. التكوين المهني

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ولوج المهاجرين في وضعية قانونية واللاجئين إلى التكوين المهني، وكذا تيسير اندماجهم السوسيو-مهني.

أهم المنجزات المسجلة:

- فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين للولوج إلى مراكز التكوين المهني: تسجيل 355 مهاجرا ولاجئا برسم سنة 2019-2020، بمراكز التكوين والتربية التابعة لمندوبيات التعاون الوطني وكذا تسجيل 46 مهاجرا ولاجئا برسم سنة 2019-2020 بمراكز التكوين التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل وتمكينهم من الاستفادة من التعليم عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي.
- استفادة 53 مهاجر من التكوين، برسم سنة 2019-2020 في إطار برنامج "مدرسة الفرصة الثانية للتربية والتأهيل المهني" المنجز بتنسيق مع قطاع التربية الوطنية.
- استفادة 20 مهاجرا ولاجئا من المصاحبة للولوج إلى سوق الشغل المقدمة من طرف جمعيات المجتمع المدني بشراكة مع الوزارة خلال سنة 2020.
- مشاركة بعض الجمعيات الشريكة في مجال الإدماج الاقتصادي في تنظيم مبادرات المساعدة الإنسانية والدعم والمواكبة لفائدة المهاجرين واللاجئين في وضعية صعبة، خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 (تقديم 1000قسيمة شراء لفائدة المهاجرين الذين يتابعون تكوينهم بالمراكز التابعة لمندوبيات التعاون الوطني بتنسيق مع وكالة التعاون البلجيكية).

7.2. التشغيل

يهدف هذا البرنامج إلى تيسير ولوج المهاجرين في وضعية قانونية لمناصب الشغل، تشجيع إحداث المقاولات من طرفهم وتغطية الحاجات الخاصة من اليد العاملة.

أهم المنجزات المسجلة:

- فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين للولوج إلى 11 مكتبا تابعا للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات: 1108 مستفيدا من ورشات البحث عن شغل- 95 مهاجرا ولاجئا تمكنوا من ولوج سوق الشغل خلال الفترة ما بين 2015 و 2020.
- مواصلة مواكبة المهاجرين من طرف للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات رغم الظروف الخاصة التي فرضتها جائحة كوفيد 19 وذلك عبر تقنيات التواصل عن بعد.
- مواصلة تكوين المكونين في التنوع الثقافي وتقنيات التواصل والمقابلة مع فئة المهاجرين، وكذا ملائمة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات.
- مواصلة تعزيز التواصل من خلال إطلاق تطبيق"WELCOME ANAPEC" لفائدة الباحثين عن الشغل.
- تمكين المهاجرين واللاجئين من إحداث تعاونيات ومن الحصول على صفة مقاول ذاتي: استفادة 38 مهاجرا من المواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات في إطار برنامج المقاول الذاتي، خلال الفترة ما بين 2015-2020.فينفس السياق، ونظرا للتداعيات الاقتصادية المترتبة عن جائحة كوفيد ،19 فقد تم تقديم دعم مادي ومواكبة المقاولات الصغرى لفائدة المهاجرين واللاجئين وذلك من طرف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب ومختلف المنظمات الدولية الشريكة.
- التأشير على615عقد عمل لفائدة المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية خلال الفترة ما بين 2015-2020، وذلك في إطار تبسيط عملية تأشير وتجديد العقود المتعلقة بالأجير الأجنبي، وجدير بالذكر انه قد تم

البدء في تأشـــير عقود العمال المنزليين الأجانب، وذلك فور دخول قانون 19-12 المتعلق بالعمال المنزليين حيز التنفيذ.

كما أنه في إطار مشروع أمُودُّو المتعلق بتحسين قابلية التشغيل لدى المهاجرين المقيمين بالمغرب (جهتي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات) المنجز بشراكة مع وكالة التعاون البلجيكية، فقدتم انجاز دراسة حول المقارنة المعيارية للممارسات الدولية الفضلى في مجال الإدماج الاقتصادي للمهاجرين. واستكمالا لهذه الدراسة تم إعداد "دليل موجز حول الممارسات الفُضلى في مجال الإدماج الاقتصادي للمهاجرين" وترجمته للغة العربية. يتوجه هذا الدليل إلى كل الفعاليات العاملة في هذا المجال، وبشكل خاص، جمعيات المجتمع المدني، وذلك بغية تعزيز المواكبة من أجل تحسين قابلية التشغيل لفائدة المهاجرين.

بالإضافة الى ذلك، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، بحثا موضوعه "تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للاجئين بالمغرب" مابين2 و8 يونيو 2020 والذي أوضح مدى امتداد الأثر الاجتماعي والاقتصادي على هذه الفئة التي تعتمد في معيشتها على القطاع غير المهيكل، بحيث أن 9 من بين 10 من الأسر اللاجئة الناشطة في سوق الشغل قد توقفت عن العمل خلال فترة الحجر الصحي.

8.2. التعاون والشراكات الدولية

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية التعاون الدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، تشجيع التنمية المشتركة والتعاون العلمي والتقني.

يتابع المغرب انخراطه في ديناميات دولية وإقليمية متعددة، خاصة منها أشغال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وكذا انخراطه في تنزيل الميثاق العالمي لهجرات آمنة، منتظمة ومنظمة. وتبعا لهذه الالتزامات، ونظرا للدور الريادي الذي يضطلع به بلدنا، يستمر المغرب بالمشاركة الفاعلة في أشغال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وذلك عبر ترأسه المشترك مع المكسيك لمائدة مستديرة الموضوعاتية الرابعة حول **"معالجة الثغرات في حماية المهاجرين"**. بالإضافة لمشاركته في المجموعة الموضوعاتية حول **"الخطاب العمومي حول الهجرة"** وكذا المتعلقة ب: **تأثير جائحة كوفيد 19 على المهاجرين والهجرة والتنمية.**

فيما يتعلق بالشراكة والتعاون الدولي، تواصل الوزارة تتبع تنزيل مجموعة من البرامج مع مختلف الشركاء الدوليين والتي تهم إدماج المهاجرين بالمغرب في مجالات التربية والثقافة، الصحة، الإدماج المهني بالإضافة لبرامج لمساعدة الفئات الهشة من المهاجرين. وهمت هذه العمليات بالخصوص مواصلة تنزيل المشاريع المخصصة لتعزيز اندماج المهاجرين وأفراد أسرهم، إن بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة أو وكالات التعاون الثنائي. من جهة أخرى، فقد تم إطلاق برامج مشتركة تهم تعزيز التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ومواكبة الجماعات الترابية لتدبير قضايا الهجرة.

كما تم العمل مع الشركاء الدوليين بشكل وثيق خلال مرحلة الطوارئ الصحية التي أعقبت انتشار كوفيد-19 من أجل مواكبة المهاجرين وأسرهم، وذلك من خلال عدة عمليات همت توفير مساعدات مالية وغذائية مباشرة، الرعاية الصحية والنفسية، مواكبة الأطفال المتمدرسين لإنجاح التعليم عن بعد، التحسيس والتوعية.

في إطار التعاون الجامعي، تم تسجيل **14450 طالب جامعي أجنبي** من بينهم 86% ينحدرون من دول إفريقية، وذلك برسم الموسم الجامعي 2019-2020.واستفاد **85%** من الطلبة الأجانب من منح دراسية توفرها المملكة المغربية، عبر الوكالة المغربية للتعاون الدولي، برسم نفس الموسم الجامعي. كما تم استقبال **180 متدربا** في مجالات متعددة (الدبلوماسية، الفلاحة، المالية العمومية...). وفي سياق حالة الطوارئ الصحية، تم دعم **1600** من الطلبة الأجانب المقيمين خارج مدينة الرباط، الذين اختاروا البقاء بالمغرب خلال هذه المرحلة، بمنحة إضافية قيمتها 300 درهم. كما تم العمل على توزيع **5000 قفة غذائية** لفائدة **800 طالب أجنبي** من المقيمين بالحي الجامعي الدولي بالرباط، توفير مختلف وسائل الحماية الصحية وكذا الدعم اللازم لضمان متابعة الدراسة عن بعد.

أما فيما يخص الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني من أجل مرافقة الوزارة في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة في تنفيذ مشاريع الإدماج خاصة في المجالات التربوية والثقافية، لم يتم إطلاق طلبات للمشاريع لعام 2020 وذلك على إثر تداعيات انتشار كوفيد 19. ومع ذلك، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير خلال فترة الحجر الصحي وبعد رفعه تدريجيا لفائدة المهاجرين واللاجئين بالمغرب بتعاون مع المنظمات الدولية وبتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني والوزارة.

9.2. الإطار القانوني والاتفاقيات

يندرج تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالهجرة واللجوء في سياق تمكين المملكة المغربية من نظام وطني فعال لتدبير قضايا الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر بشكل يتطابق مع المعايير الدولية، ويحترم التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وفق مقاربة إنسانية مندمجة وشاملة، مع تحيين القوانين القطاعية ذات الصلة تأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه استقبال المهاجرين واللاجئين من إمكانات لتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم وشروط العيش الكريم.
وفي هذا الإطار، فقد تم، منذ سنة 2016، إعداد:

- **مشروع قانون رقم 17-66 يتعلق باللجوء وشروط منحه:**

يتضمن مشروع هذا القانون مجموعة من الضمانات والحقوق الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء، كما يحتوي على التعريف بلاجئ، وتكريس أصناف مختلفة من الحماية (الحماية المؤقتة والحماية الفرعية)، وكذا الأسباب الموجبة لعدم منح صفة لاجئ، وكذا شروط الاستحقاق وإنهاء وفقدان صفة لاجئ، والآثار المترتبة عن الاعتراف بصفة لاجئ، كما يتضمن أحكاما خاصة بإحداث بنية وطنية تسمى "المكتب المغربي لشؤون اللاجئين"، وتحديد مسطرة واضحة فيما يتعلق بفحص ودراسة طلبات اللجوء، بالإضافة إلى إقرار الحق في الطعون الخاصة بطلبات اللجوء المرفوضة. وجدير بالذكر أن مشروع هذا القانون تم إدراجه ضمن الإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية للبرنامج الحكومي والقابلة للتطبيق على المدى القريب. وقد تم العمل على إعداد نسخة منقحة ومذكرة تقديم محينة لمشروع القانون تأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي طرأت عليه وفقا للملاحظات المبداة من طرف القطاعات والمؤسسات العمومية المعنية، وقد تمت إحالتهما على مصالح الأمانة العامة للحكومة للدراسة واستكمال الإجراءات التشريعية المرتبطة بمسطرة المصادقة.

- **مشروع قانون رقم 17-72 بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة**

يتضمن مشروع هذا قانون مجموعة من المبادئ القائمة على مقاربة حقوقية لمعالجة دخول وإقامة الأجانب وخروجهم من التراب المغربي، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية والإقليمية للظاهرة. وروعي في عملية الصياغة الالتزامات الدولية للمملكة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو المعاهدات الثنائية ذات الصلة، والدستور المغربي، والتقارير الصادرة

عن المنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني. ويحتوي المشروع بعض التعريفات ومختلف الحقوق الأساسية للمهاجرين بمختلف أصنافهم في احترام تام للكرامة الإنسانية دون تمييز. وجدير بالذكر أن هذا المشروع تم إدراجه ضمن الإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية للبرنامج الحكومي والقابلة للتطبيق على المدى المتوسط. وقد تم العمل على إعداد نسخة منقحة من مشروع القانون ومذكرة تقديم محينة تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأمانة العامة للحكومة والقطاعات والمؤسسات العمومية المعنية، وقد تمت إحالتهما على الجهات المعنية للدراسة واستكمال المسطرة التشريعية المتعلقة بالمصادقة.

ووفاء منها بالتزاماتها، صهرت الحكومة على:

- **تنفيذ القانون رقم 14-27 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر واعتماد النص التنظيمي المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها**

ويحتوي هذا القانون الذي يغير ويتمم مجموعة القانون الجنائي، والقانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر وبسن أحكام خاصة، على الأحكام العمليّة لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر والتي تتجلى في معاقبة الجناة وتوفير آليّات الحماية من خلال توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة ضحايا الاتجار بالبشر وتوفير أماكن لإيوائهم وتقديم المساعدة القانونية اللازمة لهم وتسيير سبل اندماجهم في الحياة الاجتماعية، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية رقم 6501 ل 19 شتنبر 2016.

وبخصوص الحصيلة المرحلية المرتبطة بتفعيل مقتضيات القانون، فقد أسفرت التدابير المتخذة خلال سنة 2019 حسب المعطيات المتوفرة لدينا إلى ما يلي:

- عدد قضايا الاتجار بالبشر: تسجيل 151 قضية، توبع بشأنها 307 شخص.
- عدد ضحايا الاتجار بالبشر: التعرف على 423 ضحية الاتجار بالبشر.

وفي إطار تنفيذ مقتضيات المادة السابعة من القانون، فقد تم اعتماد مرسوم رقم 2.17.740 الصادر بتاريخ 21 يونيو 2018 يتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها. والتي من خلالها تم الشروع في تنزيل الإجراءات التالية:

- التنصيب الرسمي لأعضاء اللجنة من طرف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 23 ماي 2019.
- عقد أول اجتماع للجنة الوطنية تحت رئاسة السيد وزير العدل بتاريخ 05 نونبر 2019 لانطلاق أشغالها. كما تم عقد اجتماعات أخرى بمقر وزارة العدل وذلك بتاريخ: 2020/01/23. و2020/02/04.
- الشروع في إحداث لجان موضوعاتية تتكلف بإعداد أرضيات حول مجموعة من النقاط والمواضيع ذات الصلة بعمل اللجنة، خاصة على مستوى تشخيص الظاهرة بالمغرب. بالإضافة إلى إعداد منصة رقمية خاصة بتقوية قدرات المكلفين بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ومساعدة الضحايا.

وبخصوص الإطار الاتفاقي، فقد تم استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين (مراجعة 1949) ودخولها حيز التنفيذ بداية من السنة الجارية وكذا الشروع في تنفيذ مسطرة المصادقة على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي).

10.2. التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

فيما يخص التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، فقد تم، خلال سنة 2020، الشروع في تجارب نموذجية على مستوى 3 جهات من المملكة (جهة الشرق، جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، جهة سوس-ماسة) من خلال إعداد:

- **برامج عمل** من أجل التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على مستوى الجهات الشريكة.
- **مشاريع آليات جهوية للحكامة** من أجل تتبع تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على مستوى الجهات الشريكة.
- **مشروع شبكة بين-جهوية** لتبادل الخبرات بين المجالس الجهوية المغربية في مجال تدبير قضايا الهجرة .

للإشارة، هذه البرامج والمشاريع كانت نتاجا لمجموعة من الأنشطة المنظمة بتنسيق مع الفاعلين المعنيين، من أهمها:

- تنظيم الورش الختامي لمشـــروع "إندماج2 " الخاص بالجهات المغربية الرائدة في مجال الهجرة والتنمية (جهة الشـرق، جهة طنجة-تطوان-الحسـيمة، جهة سـوس-ماسـة)، يوم 28 يناير 2020، بشـراكة مع المنظمة الدولية للهجرات وممثلي المجالس الجهوية المعنية.
- إعداد مشـــروع «Making Migration Work for Sustainable Development» بهدف تعزيز آليات التنســيق وتشجيع مبادرات الإدماج المحلية في مجال الصحة والشغل على مستوى ثلاث جهات: جهة سوس-ماسة؛ جهة الشرق وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرات.
- إطلاق مشروع "تنزيل سياسات الهجرة على المستوى الجهوي" **(DEPOMI)** بجهة سوس ماسة، حيث

أطلقت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج مشروع "تنزيل سياسات الهجرة على المستوى الجهوي"، يوم الجمعة 25 يونيو2021 بمقر ولاية سوس ماسة بمدينة اكادير. ويهدف هذا المشروع إلى تقوية مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في ورش الإقلاع الاقتصادي، وذلك لتقوية جسور التواصل بين المغاربة المقيمين بالخارج والجماعات الترابية، من أجل تعزيز التنمية التضامنية التي تعتمد على الخبرة والمهارة والتجربة المجالية، كما يندرج في إطار تعبئة الوزارة لكل شركائها من أجل تقوية مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الأوراش التنموية الوطنية والترابية، وتعزيز مأسسة مواكبة استثماراتهم محليا ووطنيا، على اعتبار أنها أيضا تعد سبيلا لتعزيز قدرات الفاعلين والحكامة والتخطيط الاستراتيجي للهجرة، وإلى المساهمة في السياسات التنموية على المستوى الترابي خاصة في شقها الاستثماري نظرا للدور المركزي الذي أصبحت تتمتع به الولايات و الجهات وكذا الاختصاصات المنوطة بها. وسيمكن هذا المشروع من وضع خارطة طريق لحماية المغاربة المقيمين بالخارج، خاصة المهارات النسائية، في هذا السياق الاستثنائي

المتسم بتداعيات أزمة جائحة كورونا. كما سيتيح هذا البرنامج، الذي سيتم تمويله من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، إدماج بعد الهجرة في السياسات والاستراتيجيات العامة على الصعيدين الوطني والجهوي بصفة تدريجية ومنسقة. ويندرج كذلك في إطار دعم تنزيل السياسة الوطنية للهجرة واللجوء عبر تسهيل اندماج المهاجرين الأجانب المقيمين بصفة قانونية بالمغرب وذلك لتمكينهم من الاستفادة من جميع الحقوق المشروعة، كالصحة والتعليم والشغل.

أما بخصوص **عمليات تعزيز قدرات الفاعلين في ميدان الهجرة واللجوء**، فقد تمت مواصلة تنفيذ برامج تكوينية بشراكة مع المنظمات الدولية في مجال الهجرة واللجوء، نذكر منها على سبيل المثال:

- تنظيم ورش حول التغطية الإعلامية للهجرة استنادا إلى القانون الدولي والأدلة وإصدار دليل الصحفي ودليل المكون بهذا الشأن، يوم 29 يناير 2020، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات والمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط.
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة 140 صحفي وإعلامي في مجال التغطية الإعلامية للهجرة، خلال شهري يناير وفبراير 2020، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات والمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط.
- إطلاق أول مدرسة شتوية جهوية حول موضوع "الصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين"، وذلك من 3 إلى 7 فبراير 2020 بالرباط، بشراكة مع المدرسة الوطنية للصحة العمومية والمنظمة الدولية للهجرة.

كما تم **إنجاز مجموعة من الأنشطة**، خلال سنة 2020، لفائدة المهاجرين واللاجئين، بشراكة مع المنظمات الدولية في مجال الهجرة واللجوء، نذكر من بينها:

- القيام بحملة تحسيسية، يوم 28 فبراير 2020، قصد تقوية قدرات المهاجرين في مجال الوقاية الصحية ضد تفشي كوفيد 19، وذلك بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات ومؤسسة شرق-غرب بالرباط وفعاليات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.
- التخليد السنوي لليوم العالمي للاجئ بتنظيم أسبوع اللاجئين، من 15 إلى 21 يونيو 2020، تحت شعار " لكل منا دور، وكل بادرة لها أثر "، وذلك من خلال عقد مجموعة من اللقاءات الدراسية عن بعد والأنشطة الثقافية والفنية:
  - تنظيم مائدة مستديرة عن بعد، يوم 16 يونيو 2020، حول موضوع: "المعالجة الإعلامية لموضوع اللاجئين خلال جائحة كوفيد-19: التوصيات".
  - تنظيم مائدة مستديرة افتراضية، يوم 19 يونيو 2020، بخصوص "الإجراءات المتخذة لحماية فئة اللاجئين والمهاجرين إثر تأثرهم بتداعيات انتشار كوفيد19: التوصيات المنبثقة عن الباحثين الأكاديميين".
  - القيام بحملة تحسيسية رقمية تحت شعار "كلنا مع اللاجئين"، بمشاركة مشاهير ومؤثرين مغاربة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قصد تعزيز قيم التسامح والعيش المشترك مع اللاجئين.
- تنظيم الدورة الأولى من المهرجان الرقمي "Taba'talent"، يومي 25 و26 يوليوز 2020، بشراكة مع جمعية تبادل بطنجة والمنظمة الدولية للهجرات والوكالة الكاتالانية للتعاون والتنمية، بهدف التشجيع على الإدماج والتمكين والتلاحم الاجتماعي بين الشباب المهاجرين ونظرائهم المغاربة وترسيخ قيم العيش المشترك بينهم، وذلك من خلال برمجة سلسلة من الأنشطة الثقافية والعروض الفنية عبر المواقع التواصل الاجتماعي.

- التخليد السنوي لليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر أيام ،27، 28و29 يوليوز 2020 بالرباط، من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، من خلال تنظيم عدة ورشات موضوعاتية وندوة رقمية.
- تنظيم حملة تحسيسية لفائدة المهاجرين المكلفين بتثقيف نظرائهم في مجال اليقظة والوقاية من تفشي كوفيد 19 بمختلف أحياء مدينة مراكش، يوم 30 شتنبر 2020، بشراكة مع وزارة الصحة والمنظمة الدولية للهجرات وفعاليات المجتمع المدني.
- التخليد السنوي لليوم العالمي للصحة العقلية بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، يوم السبت 10 أكتوبر 2020، الذي تزامن مع انتشار كوفيد 19 وما له من تداعيات على السلامة النفسية والاجتماعية للجميع.
- خلق منصة اتصال وطنية للأطباء النفسيين "ALLO PSYFOO" قصد المواكبة النفسية للمهاجرين واللاجئين والتخفيف من تداعيات انتشار كوفيد 19 على هذه الفئة الهشة، وذلك بشراكة مع مؤسسة شرق-غرب والمفوضية السامية للاجئين بالمغرب والاتحاد الأوروبي.

الجزأ الثالث: تعزيز التنسيق والحكامة المؤسساتية والشراكة والتعاون الدولي

3. تعزيز التنسيق والحكامة المؤسساتية والشراكة والتعاون الدولي ... من أجل تقوية الالتقائية في السياسات والبرامج

1.3. تعزيز التنسيق القطاعي والشراكة

1.2.1. 1.1.3. أشغال اللجنة التقنية واللجنة الوزارية للمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

في إطار المهام الموكولة لها كآلية للحكامة في التدبير العمومي لشؤون مغاربة العالم وشؤون الهجرة حرصت اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة على انتظامية اجتماعاتها وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، حيث تم خلال السنة الجارية تنظيم الاجتماع الثامن للجنة بتاريخ 10 يوليوز 2020، والذي خصص للوقوف على حصيلة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة ذات الصلة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، وكذا عرض أهم الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19. وقد تم كذلك عقد اجتماعين اثنين للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية، الأول بتاريخ 25 فبراير 2020، والذي خصص لتتبع تنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة، في حين خصص الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ 15 ماي 2020 لتدارس مخطط عمل استعجالي خاص بمواكبة تداعيات جائحة كوفيد-19 على المغاربة المقيمين بالخارج.

وقد تم الخروج بجملة من التوصيات، والتي تم الشروع في تنفيذها بتنسيق مع مختلف الشركاء المعنيين، ويتعلق الأمر بـ:

- البدء في تنزيل نظام للحماية الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالدول التي لا تجمعها والمملكة المغربية اتفاقيات للتعاون في هذا المجال، عبر إحداث نظام خاص بالتقاعد بشكل اختياري وفق مقتضيات القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، على أن يتم في مرحلة ثانية توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الصحية.
- العمل على وضع التدابير والاجراءات الخاصة بمواكبة حاجيات المغاربة المقيمين بالخارج عند عودتهم إلى أرض الوطن، وإحداث لجنة مختصة لهذه الغاية وفقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.13.731 الصادر بتاريخ 30 شتنبر 2013 بإحداث اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين الخارج، والذي تم تعديله وتتميمه بالمرسوم رقم 963-14-2 الصادر في 23 فبراير 2015.
- إحداث فضاء رقمي موحد متعدد اللغات خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، يضم مختلف الروابط الإلكترونية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التي تقدم خدمات عن بعد للمرتفقين، وذلك بشراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ووكالة التنمية الرقمية (ADD).
- إعداد تقرير تركيبي سنوي من قبل الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج انطلاقا من التقارير السنوية للتتبع والتقييم التي تعدها القطاعات والمؤسسات المعنية حول الخدمات الموجهة عن بعد للمغاربة المقيمين بالخارج، ويعرض هذا التقرير التركيبي على اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بعد دارسته من طرف اللجنة التقنية المنبثقة عنها.
- إحداث منصة خاصة لمواكبة وتعبئة المستثمرين والكفاءات من مغاربة العالم للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- تنفيذ العديد من التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات السابقة للجنة، وذلك بفضل مواصلة انخراط مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية الأعضاء في اللجنة.

من المبرمج أيضا خلال السنة الجارية:

- عقد اجتماع اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية بالإضـافة إلى تنظيم اجتماعات ثنائية أخرى من أجل تتبع تنفيذ التوصـيات أعلاه، هذا إلى جانب عقد أول اجتماع للجنة الموضـوعاتية المكلفة بمواكبة حاجيات المغاربة العائدين إلى أرض الوطن التي أوصت اللجنة الوزارية بإحداثها خلال اجتماعها الأخير.
- إعداد التقرير التركيبي السنوي 2020 حول حصيلة تنفيذ التوصيات السابقة المنبثقة عن اللجنة الوزارية.

2.1.3. تطوير الشراكة مع المؤسسات الوطنية والجماعات الترابية وجمعيات المغاربة في الخارج

الشراكة مع الهيئات العمومية والجماعات الترابية:

في هـذا الاطـار، تـم تعزيـز التعـاون والشـراكة مـع مختلـف القطاعـات الحكوميـة ومـع الخـواص مـن أجـل التنسـيق حـول مجموعـة مـن القضـايا والإشـكالات التي تعترض مغاربـة العـالم وايجـاد حلـول لهـا، سـواء في مجـال النقـل، أو الحمايـة الاجتماعيـة، أو الجمركيـة، أو في إطـار الخـدمات الاداريـة، حيـث تـم عقـد شـراكات وتوقيـع اتفاقيـات مـع مجموعـة مـن الهيئـات والمؤسسـات العموميـة والخاصـة، وإنجـاز بـرامج عمـل في هـذا الإطـار، حيـث تـم سـنة 2020، رغـم كونهـا سـنة اسـتثنائية بحكـم تـداعيات الجائحـة فإنـه تـم تعزيـز الشـراكات مـع الهيئـات الوطنيـة في مجـال مغاربـة بتوقيـع اتفاقيـة إطـار بـين الـوزارة المنتدبـة لـدى وزيـر الشـؤون الخارجيـة والتعـاون الإفريقـي والمغاربـة المقيمـين بالخـارج المكلفـة بالمغاربـة المقيمـين بالخـارج ومكتـب التكـوين المهني وإنعـاش الشـغل يـوم 24 يونيو 2020.

بالإضـافة إلى ذلك تم العمل على اسـتغلال الرصـيد الاتفاقي للوزارة مع الهيئات العمومية وذلك عبر متابعة الاتفاقيات الموقعة (العمران، الوسيط، ...)، مع المساهمة في الانخراط في تعزيز البعد الجهوي الترابي للاستراتيجيات الوطنية للهجرة من خلال توثيق شـراكات مع الجماعات الترابية، التي سـعت الوزارة من خلالها إلى تنزيل مختلف برامجها على المسـتوى الترابي وتنفيذ عمليات في إطار الشـراكات التي تم عقدها مع مجموعة من جهات المملكة كـجهة الشـرق وجهة بني ملال-خنيفرة.

تطوير الشراكة مع المجتمع المدني المغربي بالخارج

يعتبر برنامج الشراكة مع جمعيات مغاربة العالم إحدى الحلقات الأساسية التي تستند عليها استراتيجية الوزارة في مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج والاستجابة لتطلعاتهم، وإطارا لتجسيد سياسة القرب في تنفيذ المشاريع الموجهة إليهم.

وفي إطار تعزيز حكامة هذا البرنامج وتقوية التعاون مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، قامت الوزارة خلال هذه السنة ب:

- **إعداد دفتر للتحملات يؤطر الشـراكة بين الوزارة وهذه الجمعيات** والذي يحدد مختلف الجوانب المرتبطة بتدبير هذه الشـراكة، لاسـيما الإطار المرجعي، والفئات المسـتهدفة، والتمويل المشـترك للشـراكة، وأشـكال التنفيذ، والتزامات الأطراف وكذا منهجية التتبع والتقييم. وقد تم إعداد دفتر التحملات هذا بناء على نتائج تقييم هذا البرنامج الذي قامت به الوزارة من قبل، وكذا أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره برسم سنتي 2016-2017 بخصوص تنفيذ هذا البرنامج.

- **الإعلان عن "طلب عروض مشـاريع"** موجه لفائدة الجمعيات المغربية بالخارج العاملة لفائدة الشـباب المغربي أو من أصل مغربي خلال شهر شتنبر الماضي.

2.3. تعزيز التعاون الدولي

1.2.3. التعاون الثنائي

التعاون الثنائي جنوب –جنوب مع إفريقيا في مجال إدارة الهجرة والتنمية:

يندرج التعاون جنوب-جنوب مع الدول الأفريقية الصديقة في إطار العمل على تجاوز التحديات المتعلقة بحكامة الهجرة ووضع برامج لفائدة الجاليات المقيمة بالخارج والتحديات المرتبطة بحماية المهاجرين وتشجيع الهجرة والتنمية كرافعة لبناء اقتصادات الدول المستقبلة.

وفي هذا الصدد تم التركيز خلال السنوات الماضية على الاطلاع على التجربة المغربية في ميدان الهجرة والتنمية. حيث ثم التوقيع على مذكرات للتفاهم في مجال تدبير الهجرة بين المغرب وساحل العاج – والسنغال - ومصر- وتونس -والسودان ومالي وجزر القمر.

- **مشروع التعاون جنوب-جنوب ACSS:**

يهدف هذا المشروع الى تعزيز التعاون بين المملكة المغربية ودول السنغال ومالي وساحل العاج في مجال حكامة الهجرة وذلك عبر تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة بين هذه الدول في هذا المجال. ويعتبر هذا المشروع الذي جاء بمبادرة مغربية محضة فرصة لهذه الدول من أجل تعزيز التعاون فيما بينها في مجالات الهجرة والتنمية لا سيما الشق المتعلق بتعبئة كفاءات واستثمارات الجاليات المقيمة بالخارج من أجل تنمية بلدانهم الأصلية، حماية حقوق المهاجرين.

وقد عرف هذه المشروع الذي دخل مرحلته الثانية تقدما ملموسا، رغم هذه الظرفية الاستثنائية المتعلقة بجائحة كورونا، حيث تم تنظيم مجموعة من اللقاءات عبر تقنية التناظر المرئي أهمها اللقاء الذي ترأسته السيدة الوزيرة المنتدبة يوم الثلاثاء 16 يونيو 2020 حول موضوع رقمنة الخدمات الموجهة لفائدة جالياتنا المقيمة بالخارج والذي يندرج في إطار ورش الاصلاحات القنصلية.

كما شكل هذا اللقاء مناسبة لمشاركة التجارب وتبادل الخبرات الرقمية للبلدان الأربعة في هذا المجال وكذا تحديد الاحتياجات المشتركة بين الدول الأربع من أجل تعزيز الأدوات الرقمية الموجهة لخدمة الجالية بالإضافة الى تقديم مقترحات عملية متلائمة مع الفلسفة العامة لمشروع التعاون بين الجنوب والجنوب.

كما يتم الاشتغال في حاليا على مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتحديث دليل موجه للمغاربة المقيمين بالخارج بخصوص الخدمات المقمة لهم داخل أرض الوطن، وقاعدة بيانات ذات الصلة بالمغاربة المقيمين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية « OCDE» و التي سبق إنجازها في إطار مشروع شراكة.

وتنفيذا لمقتضيات مذكرات التفاهم الموقعة بين المملكة المغربية وباقي الدول الافريقية الشريكة، تم تنظيم اللجان الثنائية للتخطيط بين الوزارة المنتدبة ونظيراتها بكل من هذه الدول قصد إجراء تقييم مرحلي للعمل المنجز واستشراف المستقبل.

وتجسيدا للبعد الترابي للمشروع، يتم عقد لقاءات وشراكات بين مجموعة من الجهات والميادين على غرار التعاون بين جهتي سوس ماسة وسانبيدرو بساحل العاج في مجال تنمية السياحة القروية بهذه الجهة أو في مجال التنزيل الترابي لسياسة الهجرة بين جهة كاي بمالي وجهة الشرق.

تم الإعداد والتوافق حول مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تدبير شؤون الهجرة والجاليات المقيمة بالخارج بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الاتحاد القمري، وذلك بعد مسلسل من المشاورات والاجتماعات التحضيرية بما فيها المشاركة في الأشغال التحضيرية للجنة المشتركة للتعاون بين المغرب وجزر القمر، والتي عقدت أشغالها ما بين 15 و19 فبراير 2020 ب"موروني".

بالإضافة إلى الإعداد والتوافق حول مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تدبير شؤون الهجرة والجاليات المقيمة بالخارج بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول، وخاصة منها الدول الافريقية الصديقة، أصبحت لديها قناعة راسخة بريادة التجربة المغربية على الصعيد القاري في مجال تدبير شؤون الهجرة والجاليات المقيمة بالخارج، ويتضح ذلك جليا من خلال الطلب المتزايد من طرف العديد من هذه الدول للاستفادة من الخبرة التي راكمها المغرب في هذا المجال.

التعاون الثنائي شمال – جنوب:

التعاون المغربي – الألماني

تعد ألمانيا واحدة من أهم الشركاء الاستراتيجيين للملكة و قد اتسم التعاون الثنائي بين المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بدينامية كبيرة بفضل وضع عدة برامج للتعاون بشان قضايا الهجرة' بصفة عامة و المغاربة المقيمين بالخارج على وجه الخصوص بشراكة مع وكالة التعاون الألماني (GIZ) .

وفي الواقع وبفضل التزام ألمانيا إلى جانب المغرب بإقامة شراكة حقيقية في مجال الهجرة بدء هدا التعاون بداية حقيقية خلال المشاورات الحكومية الدولية المغربية- الألمانية في عام 2015. ويركز هدا البرنامج على مشروعين.
المشروع الأول المتعلق بدعم قدرات الجماعات الترابية في مجال الهجرة (Recosa) يهدف إلى مواكبة الوزارة المنتدبة في تنزيل سياستها المتعلقة بالهجرة عبر وضع مجموعة من البرامج ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي. كما سيمكن هدا المشروع من تعزيز التعاون جنوب-جنوب بين المملكة المغربية ومجموعة من الدول الإفريقية كما هو الشأن بالنسبة للسنغال ومالي ساحل العاج من أجل العمل على تجاوز التحديات المتعلقة بحكامة الهجرة.
وفي هذا الإطار، تمتعزيز قدرات 190 جهة فاعلة رئيسية على المستويات المركزية والإقليمية والبلدية حول مواضيع الهجرة والاندماج وإدراجها في المخططات الجهوية للتنمية. كما تم تكوين 17 مكون وطنيً لمواصلة هذه الديناميكية بطريقة مستدامة.

وقد تم تنظيم مجموعة من التكوينات لفائدة الطاقم الوزاري المكلف بتلقي وإدارة شـكاوى المغاربة المقيمين بالخارج على المستوى المركزي واللا مركزي من أجل تحسين الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

أما على المسـتوى الترابي فقد تم تطوير إطار شـراكة بين الوزارة وجهة سـوس ماسـة، من اجل تعزيز قدرات المهاجرين ومغاربة العالم من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجهة وذلك عبر مجموعة من الأنشطة:

- برنامج احتضان اقتصادي شامل لمواكبة حاملي المشاريع والتشجيع على خلق المقاولة؛
- تبادل الخبرات مع خبراء منظومة الابتكار والخبراء المغاربة المقيمين بألمانيا؛
- الترويج الاقتصادي للمنطقة من خلال خبرات المغاربة المقيمين بالخارج؛
- نقل الخبرات والتنقل بين بلدان الجنوب في مجال السـياحة القروية بين سـوس ماسـة ومنطقة سـان بيدرو يساحل العاج
- الإدماج الاجتماعي للمهاجرين من خلال الرياضة (الرياضة من أجل التنمية).

حتى الآن، أتاحت العديد من المشـاريع التجريبية للتكامل الاجتماعي والثقافي على وجه الخصـوص توعية أكثر من 7000 شاب في جميع أنحاء المملكة بقضايا الهجرة و "العيش معًا بشكل جيد" بفضل الأدوات التعليمية المبتكرة وأكثر من 750 آخرون بفضـل الأنشـطة الرياضـية (بقيادة 30 مدربًا رياضـيًا من مدينة سـلا تم تدريبهم على نهج "الرياضـة من أجل التنمية"). يتم الاسـتفادة من الأدوات والدروس المسـتفادة لتكرارها على المسـتويين الوطني والإقليمي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

التعاون الثنائي المغربي – البلجيكي

في إطار برنامج الشـراكة المغربية البلجيكية لسـنوات 2016-2020، والتي تهم دعم الاسـتراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء ومشـروع دعم الاسـتراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، فالهدف الرئيسـي للبرنامج هو تمكين المغرب من تفعيل سـياسـاته في مجال الهجرة، كما تعتبر هذه المبادرة سـابقة من نوعها في تاريخ التعاون التقني المغربي البلجيكي حيث جعل موضـوع الهجرة على رأس الاهتمامات وأولويات وكالة التعاون البلجيكي في المغرب.

يخص المشروعان المواكبة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار لمغاربة بلجيكا في بلدهم الأصلي والمواكبة المهنية لولوج سـوق الشـغل لفائدة المهاجرين المقيمين بالمغرب، وذلك في إطار شـراكة مع وكالة التعاون البلجيكي «ENABEL» من أجل تنفيذ برنامج دعم إدارة موضـوع الهجرة: مشـروع "Maghrib Belgium Impulse".

التعاون المغربي الفرنسي

في إطار تعزيز التعاون الثنائي المغربي الفرنسي في مجال الهجرة، تم التوقيع، على هامش أشغال الاجتماع المغربي الفرنسي الرفيع المستوى، بباريس على بروتوكول تفاهم بين الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة

المقيمين بالخارج ووكالة التنمية الفرنسية وكذا مكتب الخبرة الفرنسية من أجل دعم المملكة المغربية في مسلسل تنزيل سياستها المتعلقة بالهجرة على مستوى جهتي سوس ماسة والشرق.

وسيمكن هذا المشروع والذي سيشرف على تنفيذه مكتب الخبرة الفرنسية Expertise France بشراكة مع الفاعلين المحليين بالجهتين، الى:

- خلق صندوق لتمويل مشاريع ومبادرات ملموسة ذات طابع اقتصادي، أو اجتماعي أو تضامني على مستوى كل جهة.
- تحسين وتيسير وصول المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين المقيمين بصفة شرعية الى الخدمات الموجهة لهم وذلك عبر مجموعة من الآليات كتقوية كفاءات الجهات المكلفة ودعم الوسطاء المجتمعيين.
- التحسيس بأهمية إدراج الجانب المتعلق بمقاربة النوع فيما يخص الاحتياجات الخاصة بالمرأة "المهاجرة" بصفة خاصة.

وقد تم التحضير لهذا المشروع الذي ستعطى انطلاقته الرسمية في غضون الأسابيع القليلة المقبلة في تناغم وتكامل تامين مع المشروع المغربي الأوروبي الذي تشرف عليه وكالة التنمية البلجيكية ENABEL.هذا فضلا على الدور المحوري الذي لعبه الفاعلون المحليون على مستوى الجهتين لإخراج هذا المشروع لحيز الوجود في مقدمتهم مجلسي جهتي الشرق وسوس ماسة.

التعاون الثنائي المغربي - الاسباني

يعتبر التعاون المغربي- الإسباني نموذجا ناجحا ومثالا يحتذى به على مستوى التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويمثل هذا التعاون في حد ذاته ترجمة للالتزام القوي والمسؤول بين البلدين فيما يخص مختلف القضايا ذات الطابع الاستراتيجي كقضية اندماج المغاربة المقيمين بإسبانيا وتبادل الخبرات والتجارب على مستوى سياسات الهجرة وتحديد رهانات الاندماج والتنسيق والتشاور على المستوى الدولي في المنتديات والمؤتمرات الإقليمية من أجل تبنى مواقف مشتركة بشأن التحديات التي تواجه المنطقة.

التعاون مع الدول العربية

تقديم المقترحات الخاصة بالوزارة من أجل تحيين مذكرة التفاهم مع الجانب التونسي المتعلقة بتعزيز التعاون بين البلدين في مجال تدبير شؤون الهجرة والجاليات، في انتظار التوافق حول الصيغة النهائية بعد تعيين الحكومة التونسية الجديدة في غشت 2020.

2.2.3. التعاون المتعدد الأطراف

يعتبر التعاون الدولي المتعدد الأطراف آلية استراتيجية مهمة لتدعيم العلاقات البناءة والمثمرة مع المنظمات الاقليمية والدولية في مجال الهجرة وذلك من خلال دعم الاستراتيجيات وتقوية قدرات هذا القطاع المؤسساتية والتقنية، بالإضافة إلى إنجاز مشاريع نموذجية لتنزيل مضامين سياسة الهجرة التي تتبناها المملكة المغربية.
في هذا الصدد، تم القيام سنة 2020 بمجموعة من البرامج والمشاريع أبرزها:

التعاون المغربي الأوروبي

عملت المملكة المغربية على مدى السنوات الأخيرة على تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا رئيسيا للملكة على جميع المستويات والأصعدة. وقد تم تثمين هذا التعاون عبر إصدار بيان مشترك من الجانبين هدفه وضع خارطة طريق من أجل شراكة قوية وشاملة عنوانها: من أجل تعاون لتحقيق رخاء مشترك.

ويتجلى هذا التعاون في مجموعة من المجالات في مقدمتها القضايا المتعلقة بالهجرة باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تتطلب تكثيف الجهود من كافة المتدخلين من أجل هجرة امنة ومنظمة ومنتظمة كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالهجرة.

من هذا المنطلق تم وضع مجموعة من الآليات التي تجسد عمق هذا التعاون البناء من أهمها نجد: الصندوق الائتماني الاستعجالي للاتحاد الأوروبي وبرنامج الدعم الميزانياتي للسياسة الوطنية للهجرة.

1- الصندوق الائتماني الاستعجالي للاتحاد الأوروبي:

للتذكير، فإن هذا الصندوق يهدف الى إلى تعزيز الاستقرار في المناطق المعنية بظاهرة الهجرة في القارة الافريقية من أجل الاستجابة لتحديات الهجرة الغير النظامية والمساهمة في تحسين حكامتها. وقد ساهم هذا الأخير في تمويل مجموعة من المشاريع ذات الطابع الوطني والجهوي من أبرزها:

2- برنامج الدعم الميزانياتي للسياسة الوطنية للهجرة

يهدف هذا البرنامج الى مواكبة المملكة المغربية في تنفيذ سياستها المتعلقة بالهجرة، وذلك عبر دعم ميزانياتي يرمي الى تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسساتي لهذه السياسة. وسيركز هذا البرنامج على أربعة محاور رئيسية من أهمها:

1) تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي لسياسات الهجرة؛
2) تعزيز الجانب المعرفي المتعلق بقضايا الهجرة؛
3) تفعيل سياسات الهجرة في مجالات المساعدة الاجتماعية والتشغيل والحماية؛
4) تعزيز الية العودة الطوعية من المغرب إلى دول المنشأ.

وفي إطار الالتزامات المتعاقد عليها والتي تخص تعزيز القدرات المؤسساتية للوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج تم تحديد مجموعة من المؤشرات والمتعلقة بالخصوص تعزيز هياكل الوزارة وشراكاتها على المستوى الجهوي من أجل تنفيذ وتنسيق وتتبع الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة بالمغرب

عرف التعاون مع منظومة الأمم المتحدة دينامية متجددة إن على مستوى متابعة الأوراش والمشاريع التي كانت قيد التنفيذ أو إطلاق مبادرات جديدة في إطار دعم تنفيذ السياسات الوطنية في مجال الهجرة. حيث يتميز التعاون مع المنظومة الأممية في مجال الهجرة بتنوعه وتعدد المتدخلين والمستفيدين حسب طبيعة العمليات (برامج / مشاريع) وذلك انسجاما مع الأولويات المرحلية والإمكانيات المالية والتقنية الممكنة.

وعلى غير العادة في السنوات الأخيرة، وفي ظل سياق جائحة كوفيد 19ركزت معظم الإجراءات التي اتخذتها المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على المساعدة الإنسانية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في حالات الهشاشة بالشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

وبالفعل، فإن المجموعة الموضوعاتية للهجرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد وضعت خطة عمل منسقة لهيئات الأمم المتحدة في المغرب لمكافحة آثار الوباء وانعكاساته السلبية على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.
فيما يلي بعض الأرقام الخاصة بعمل المنظمة الدولية للهجرة منذ بداية الوباء حتى 30 سبتمبر 2020:

- توزيع مستلزمات النظافة (7718).
- توزيع السلل والقسائم الغذائية (43977).
- الدعم المالي (8021)
- المساعدات السكنية (331).
- المساعدة الطبية (2938)
- التوعية بالإجراءات الوقائية ضد كوفيد -19 بالمتابعة الهاتفية (8189).
- تجهيز العديد من مراكز التعاون الوطني بالمستلزمات الضرورية (20).
- الدعم النفسي للمهاجرين في وضعية صعبة (1104).
- المساعدة القانونية والمالية.
- دعم التعليم عن بعد للأطفال المهاجرين واللاجئين.

التعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD

شاركت الوزارة في أشغال ورشة عمل الانطلاقة الفعلية للشبكة الأكاديمية للهجرة في شمال إفريقيا يوم 28 و 29 يناير 2020 في فاليتا، مالطا و التي تندرج في إطار مشروع "السياسات والممارسات الخاصة بحوكمة الهجرة القائمة على الأدلة في شمال أفريقيا " و هو مشروع إقليمي من تمويل الاتحاد الأوروبي يسعى إلى توليد وتفعيل ونشر معارف وبحوث وبيانات وأدلة، من أجل إغناء سياسة الهجرة في شمال أفريقيا وتعزيزها. جدير بالذكر أن هده الورشة عرفت مشاركة وفود من تونس، مصر، الجزائر وليبيا.

بعد المصادقة على بنود اللجنة الوطنية للباحثين في مجال الهجرة، شاركت الوزارة يوم 17 يونيو والفاتح من يوليوز 2020 في اجتماعين بحضور مجلس الجالية المغربية بالخارج والمندوبية السامية لتخطيط وثلة من الاساتذة والباحثين للنقاش حول انجاز دراسة بخصوص تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من أجل تعزيز دورها في تنمية المغرب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

التعاون مع منظمة العمل الدولية

وبعد تبادل مثمر بين الوزارة ومكتب العمل الدولي، اتفق الطرفان على إطلاق المساعدة التقنية التي تستجيب لحاجة الوزارة في مجال تقييم نظام الحماية الاجتماعية والحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين في بلدان الاستقبال في المرحلة الراهنة في سياق جائحة كوفيد-19.

البلدان المستهدفة هي:

- دول أوروبا (ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا)
- دول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت)
- دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا).

التعاون مع جامعة الدول العربية

مواصلة تمثيل المغرب في العملية التشاورية العربية الإقليمية بشأن الهجرة واللجوء، حيث شاركت الوزارة في أشغال الاجتماع السادس للعملية التشاورية المنعقدة عن بعد بتاريخ، 13 يوليوز 2020، والذي خصص لمناقشة تداعيات جائحة كورونا على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، وقدم خلال هذا الاجتماع السيد مدير التعاون والدراسات والتنسيق القطاعي عرضا حول أهم التدابير التي اتخذها المغرب لفائدة مغاربة العالم والمهاجرين بالمغرب، كما ساهم المغرب في صياغة البيان الختامي لهذا الاجتماع؛

إعداد مشروع حصيلة المغرب في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة النظامية الآمنة والمنتظمة، من أجل المشاركة في منتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية المزمع عقده يومي 1 و2 دجنبر 2020، بشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة، وموافاة الأمانة العامة للجامعة بذلك.

التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة والهيئات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان

الاستعراض الدوري الشامل:

متابعة التوصيات الموجهة للمغرب برسم الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان ماي 2017، وتقديم حصيلتها كمساهمة في التقرير النصف المرحلي الطوعي المقدم من طرف المغرب بعد سنتين من الجولة الثالثة.

آليات المعاهدات:

- المساهمة في إعداد مشروع التقرير الدوري الثاني الرسمي للمغرب المزمع تقديمه أمام لجنة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بعد استكمال مسار إعداده، بتقديم الأجوبة اللازمة على قائمة المسائل التي ستسهر على توجيهها اللجنة المذكورة للمغرب (تم عقد أزيد من 6 اجتماعات)؛
- إعداد الرأي الخاص بالوزارة فيما يتعلق باعتماد اللجنة الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للآلية المبسطة في إعداد التقارير الدورية الرسمية للدول، فبراير 2020؛
- إعداد الرأي الخاص بالوزارة فيما يتعلق بمشروع التعليق العام رقم 5 للجنة العمال المهاجرين الخاص بتقاطع مضامين الميثاق العالمي للهجرة والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أكتوبر 2020؛
- متابعة مآل التقرير الوطني الرسمي المعروض أمام لجنة مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري في انتظار قائمة المسائل ومناقشة التقرير؛
- متابعة مآل التقرير الوطني الرسمي المعروض أمام لجنة مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في انتظار قائمة المسائل ومناقشة التقرير؛
- متابعة التوصيات الموجهة للمغرب أثناء مناقشة التقرير الدوري الخامس أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- متابعة التوصيات الموجهة للمغرب أثناء مناقشة التقرير الدوري السادس أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛
- متابعة التوصيات الموجهة للمغرب أثناء مناقشة التقرير الدوري الجامع أمام لجنة حماية حقوق الطفل؛
- متابعة التوصيات الموجهة للمغرب أثناء مناقشة التقرير الوطني الأولي أمام لجنة ذوي الإعاقة؛
- متابعة التوصيات الموجهة للمغرب أثناء مناقشة التقرير الدوري الثالث أمام لجنة مناهضة التعذيب؛

المساطر الخاصة:

- تقديم عناصر الجواب الخاصة بالوزارة بشأن استمارة نظام الإجراءات الخاصة لمراقبة حقوق الإنسان المتعلقة بحماية حقو ق الإنسان أثناء حالة الطوارئ الصحية، ماي 2020؛
- المساهمة في إعداد عناصر الجواب الخاصة بأسئلة تسعة إجراءات خاصة لمراقبة حقوق الإنسان، حول مجهودات المغرب من أجل حماية العاملات المغربيات الموسميات بإقليم الأندلس بإسبانيا، أكتوبر 2020؛
- متابعة التوصيات المنبثقة عن التقرير الخاص بالمقررة الخاصة بالأشكال الجديدة للعنصرية ومناهضة التمييز العنصري وكره الأجانب أثناء زيارتها للمغرب في دجنبر 2018؛
- متابعة التوصيات المنبثقة عن التقرير الخاص بالمقررة الأممية الخاصة بحقوق الإنسان والتضامن الدولي أثناء زيارتها للمغرب سنة 2016؛

- متابعة التوصيات المنبثقة عن التقرير الخاص بالمقررة الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر أثناء زيارتها للمغرب سنة 2013؛
- متابعة التوصيات المنبثقة عن التقرير الخاص بالمقرر الأممي الخاص بمناهضة التعذيب أثناء زيارته للمغرب سنة 2012؛
- متابعة التوصيات المنبثقة عن التقرير الخاص بالمقررة الخاصة بحقوق الإنسان للمهاجرين أثناء زيارتها للمغرب سنة 2004، وإبداء رأي الوزارة بشأن طلبه الجديد من أجل زيارة المغرب في يناير 2020؛

التفاعل مع التقارير ذات الصلة بالمهاجرين واللاجئين الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو مجلس حقوق الإنسان وإعداد عناصر الجواب الخاصة بالوزارة بشأن الاستمارات الموجهة للمغرب في هذا الشأن.

الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان

- تقديم حصيلة الوزارة بشأن تنفيذ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في يناير 2020 (حصيلة أولية لسنتي 2018/ 2019) في طور الانجاز؛
- إعادة تحيين حصيلة تنفيذ الخطة الوطنية وفقا للوحة القيادة التي تم إعدادها برسم سنة 2020؛
- لجنة القيادة واللجنة التقنية الخاصة بمتابعة وتقييم إعمال الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في طور التفعيل؛

3.3. تعزيز البعد الترابي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

مشروع تنزيل استراتيجيات الهجرة على الصعيد الجهوي "DEPOMI"

هذا المشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، مدته ثلاث سنوات (2020-2023)، وتساهم في تنزيله الوزارة المنتدبة بدعم من الوكالة البلجيكية للتنمية "ENABEL". ويهدف هذا المشروع بالخصوص إلى دمج سياسات الهجرة في التنمية المحلية لصالح المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين النظاميين؛ ويستهدف ثلاث جهات من المملكة: بني ملال خنيفرة وسوس ماسة وجهة الشرق.

وبتعاون وثيق مع المجالس الجهوية للمناطق الثلاث، يسعى برنامج المشروع لإعداد أنشطة تساهم في إدراج سياسات الهجرة على المستوى الإقليمي وفي تعزيز قدرات المناطق. والهدف من ذلك هو تعزيز إنشاء أنظمة تدبر الهجرة على أسس احترام حقوق الإنسان في مختلف مناطق المغرب وتشجيع الهجرة المقننة وكذا التنقل ذو المنفعة المتبادلة.

يستهدف المشروع المذكور المهاجرين في المغرب والمغاربة المقيمين بالخارج وكذا المغاربة العائدين للاستقرار ببلدهم الأم، بالإضافة إلى فئة الشباب المغاربة (خاصة الذين يرغبون في الحصول على فرصة عمل بالخارج).

تم إطلاق يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020، مشروع تنزيل السياسات الوطنية للهجرة على المستوى الجهوي، وذلك خلال اللقاء الذي احتضنه مقر ولاية جهة الشرق بوجدة.